

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تعليم حقوق الإنسان
في مؤسسات التعليم العالي

ورشة عمل نظمتها
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

يوم السبت ٢٦/١٢/١٤٢٨ هـ الموافق ٥/١/٢٠٠٨ م



الافتتاحية

يأتي انعقاد ورشة العمل اليوم بعنوان "تعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي" امتداداً للمؤتمرات والندوات وورش العمل التي انعقدت على المستويين الإقليمي والدولي بعد صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وذلك لمناقشة هذا الموضوع.

فبعد صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨م والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أخذ الاهتمام بحقوق الإنسان أبعاداً أوسع وأرحب، فبرزت دعوات تنادي بضرورة دمج مبادئ حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مناهج التعليم بمختلف مستوياته، على أساس أن التعليم هو الوسيلة الفعالة لتعريف الناس بحقوقهم وواجباتهم، وأن اكتساب الناس لهذه المعارف يسهم في إعمال وإنفاذ القوانين واحترامها.

وانطلاقاً من هذه الرؤيا لدور تعليم حقوق الإنسان، نظمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) مؤتمراً دولياً، في فينا عام ١٩٨٧م، بعنوان "تدريس حقوق الإنسان" دعا المجتمعون فيه الأمم المتحدة على حثّ دول العالم على تدريس حقوق الإنسان في مراحل التعليم المختلفة، وتحديدًا تدريس مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ثم تلاه مؤتمر آخر عقد في مالطا في العام نفسه، تناول حقوق الإنسان في مجال التعليم والإعلام والتوثيق. وتم التأكيد في ذلك المؤتمر على أهمية نشر مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن طريق الإعلام والتعليم. وكانت إحدى توصيات المؤتمر هي جعل عام ١٩٨٩م عاماً دولياً لتعليم حقوق الإنسان.

أما على المستوى العربي، فكانت أولى الجهود في هذا المجال ما قامت به

المنظمة العربية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع اتحاد المحامين العرب، حيث نظما ندوة بالقاهرة عام ١٩٨٦م، نوقش فيها تعليم حقوق الإنسان في الجامعات العربية. وتلا تلك الندوة مؤتمر نظمته كلية الحقوق بجامعة القاهرة، دعت فيه إلى تدريس حقوق الإنسان في كليات الحقوق في الجامعات العربية. وفي عام ٢٠٠٧م نظمت الجامعة الأمريكية في القاهرة، بالتعاون مع منظمة شركاء في التنمية، ندوة ناقشت تعليم حقوق الإنسان في الجامعات العربية.

أما على المستوى الخليجي فقد نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، بالتعاون مع كل من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة اليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ندوة حول إدماج حقوق الإنسان في مناهج التعليم.

وإدراكاً من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بدور تعليم حقوق الإنسان في التنمية الكاملة لشخصية الإنسان، وفي تهيئة البيئة المناسبة لبناء مجتمع العدالة والحرية والمساواة وسيادة القانون، فقد دعت مؤسسات التعليم العالي بالمملكة للمشاركة في ورشة العمل التي نظمتها يوم السبت ٢٦/٢/١٤٢٨هـ الموافق ١/٥/٢٠٠٨م؛ وذلك لمناقشة وسائل وآليات إدخال مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج. وشارك في الورشة ممثلون من الجامعات الحكومية والأهلية والكليات الأمنية والعسكرية.

ويسر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن تقدم لأعضاء هيئة التدريس في هذه المؤسسات ولكل المهتمين بهذا الموضوع هذا الملف الذي يتضمن وقائع ورشة العمل والآراء التي تخللت المناقشات بالإضافة إلى ما تقوم به بعض المؤسسات التعليمية من تدريس مواد مستقلة لحقوق الإنسان.

وفي الختام، أقدم باسم الجمعية الشكر لجميع مؤسسات التعليم العالي وممثليها

الذين شاركوا في الورشة، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية لاستضافته أعمال الورشة، والشكر موصول لرئيس اللجنة المنظمة الأستاذ خالد بن عبد الرحمن الفاخري ولزملائه موظفي الجمعية على الجهود التي بذلها في الإعداد والتنظيم.

رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

د.بندربن محمد حمزة حجار

قائمة المشاركين

الدكتور إبراهيم بن حمد القعيد	١	عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.
الدكتور أحمد بن نافع المورعي	٢	جامعة أم القرى.
الدكتور أسامة بن إسماعيل عبد العزيز	٣	جامعة طيبة.
الدكتورة أنجب بنت غلام قطب	٤	جامعة أم القرى.
الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار	٥	رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.
الأستاذة ثريا عابد شيخ	٦	عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.
الدكتور حسين بن ناصر الشريف	٧	عضو الجمعية، المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة.
الدكتور خالد بن صالح الزير	٨	جامعة الطائف.
الدكتور خالد بن عبد الله السبيت	٩	كلية الملك خالد العسكرية.
الدكتور خالد بن عبد العزيز الشريدة	١٠	جامعة القصيم.
الدكتور سعيد بن حسين القحطاني	١١	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.
الدكتور سليمان بن عبد الرحمن الحقييل	١٢	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
الدكتور سليمان بن ناصر الثويني	١٣	جامعة حائل.

١٤	الأستاذة سهيلة زين العابدين حمّاد	عضو الجمعية، رئيس مركز المعلومات والإحصاء والتوثيق.
١٥	الدكتور صالح بن محمد الخثلان	عضو الجمعية، رئيس لجنة الرصد والمتابعة.
١٦	الدكتور طارش بن مسلم الشمري	جامعة الجوف.
١٧	الدكتور عبدالرحمن بن حمود العناد	عضو الجمعية، رئيس لجنة الثقافة والنشر.
١٨	الفريق م. عبد العزيز هنيدي	عضو الجمعية المتعاون.
١٩	لدكتور عبد العزيز بن مبروك الأحمد	الجامعة الإسلامية.
٢٠	الدكتور عبد الله بن محمد جوهري	المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني.
٢١	الدكتور علي بن عمر بادحدح	جامعة الملك عبد العزيز.
٢٢	اللواء الدكتور علي بن فايز الجحني	جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
٢٣	الدكتور محمد بن خالد الفاضل	عضو الجمعية، نائب رئيس لجنة الثقافة والنشر.
٢٤	الدكتور محمد بن سليمان الوهيد	جامعة الملك سعود.
٢٥	الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني	نائب رئيس الجمعية.
٢٦	الدكتور موسى بن علي فقيهي	جامعة الملك خالد.

٢٧	الدكتور ناصر بن محمد البقمي	كلية الملك فهد الأمنية.
28	الدكتورة نورة بنت عبدالرحمن اليوسف	عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.
٢٩	الدكتورة نورة بنت عبد الله العجلان	عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.
٣٠	الدكتورة هيا المزروع	جامعة الرياض للبنات.
٣١	الدكتورة هيفاء بنت عثمان عباس فدا	جامعة أم القرى.
٣٢	الدكتورة وفاء بنت محمود طبية	عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.
33	الدكتور ياسين عبد الرحمن قنديل	كلية الإمامة.
٣٤	الدكتور يحيى بن محمد حكمي	جامعة جازان.

ورقة العمل الأولى

مقرر مقترح لمادة حقوق الإنسان
يُدرس في مؤسسات التعليم العالي

إعداد الدكتور/ بندر بن محمد حمزة حجار

رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

مقدمة

الحمد لله الذي كرم الإنسان، فخلقه في أحسن تقويم، وسخر له ما في البر والبحر، ورزقه من الطيبات، وفضله على كثير ممن خلق، واستخلفه في الأرض؛ ليعمرها بالحرية والعدل والمساواة وعلى التآلف والمحبة والتسامح. فقد منح الله الإنسان من الحقوق على غيره من بني البشر ما يكفل له العيش بكرامة، وفرض عليه من الواجبات تجاههم ما يحقق لهم كرامتهم وإنسانياتهم.

إن معرفة الإنسان لتلك الحقوق والواجبات شرط أساسي لاحترامها وتطبيقها. ويعد التعليم من أفضل الوسائل التي يمكن للإنسان من خلالها أن يتعرف على حقوقه وواجباته، فالتعليم هو الوسيلة الفعالة لإدراك تلك الحقوق والواجبات وتعميق الوعي بهما، والارتقاء بسلوك الإنسان إلى المستوى الذي ينسجم مع الدور الذي أراده الله له في هذه الدنيا.

وفي هذا الإطار أعدت هذه الورقة التي بين أيديكم، فهي تحتوي على منهج مقترح لحقوق الإنسان، يُدرّس كمادة مستقلة في مؤسسات التعليم العالي. ويتضمن المنهج الأهداف والمفردات وطرق التدريس، مع التأكيد على أن هذه المفردات تمثل الحد الأدنى للمنهج، بحيث يمكن التوسع والتعمق فيها حسب التخصصات. إلى جانب ذلك تطرح الورقة العديد من الأسئلة التي ستتم مناقشتها، و تبادل الآراء حولها؛ بهدف تحديد أفضل الوسائل لتعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي. ومن تلك الأسئلة:

هل تدرس حقوق الإنسان لجميع التخصصات؟ أم يقتصر تدريسها على تخصصات معينة؟

وهل تُدرس في جميع المراحل والمستويات؟ أم يقتصر تدريسها على مستويات معينة؟

وهل تُدرس كمادة مستقلة أم تدمج مفرداتها في مواد موجودة؟ وما هي تلك المادة أو المواد؟
وهل تُدرس كمادة إجبارية أم كمادة اختيارية؟ وما هو الأسلوب الأمثل لتدريسها؟.

وأود قبل عرض محتويات الورقة، التأكيد على أن الآراء الواردة فيها تعبر عن آرائي الشخصية ولا تمثل رأي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

محتويات الورقة:

أولاً: تعليم حقوق الإنسان هدف إستراتيجي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.
إن إدخال مفاهيم حقوق الإنسان وقيمها ومبادئها في مناهج التعليم العام والتعليم العالي من الأهداف الإستراتيجية التي تسعى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لتحقيقها، على أساس أن تعليم حقوق الإنسان والتربية عليها يساهم بشكل فعال في تنمية سلوك الدارسين واتجاهاتهم لتستوعب ثقافة الكرامة الإنسانية، والتعايش مع الاختلاف، واحترام الرأي الآخر، ونبذ الكراهية والعنصرية والإقصاء والظلم والعنف. فالتحلي بهذه القيم يعمل على بناء مجتمع تسوده المحبة والسلام والاستقرار، ويصبح أفراد قادرين على التعامل مع المجتمعات الأخرى بروح منفتحة. فهذه الفوائد التي تتحقق من تعليم حقوق الإنسان تتطلب من مؤسساتها التعليمية إعداد مناهجها وتحسين بيئتها في هذا الاتجاه.

ولتحقيق هذا الهدف وضعت الجمعية خطة بالأنشطة التي تعتمز القيام بها بالتعاون والتنسيق مع كل من وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والجامعات الحكومية والأهلية، والكليات العسكرية والأمنية. وتشمل تلك الأنشطة:

- إعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بتعليم حقوق الإنسان.

- تقديم الدورات التدريبية.

- المشاركة في محاضرات وندوات وورش عمل.

وتستهدف هذه الأنشطة المدرسين والمشرفين التربويين والطلاب والمسؤولين في الأجهزة الحكومية ذات العلاقة.

ثانياً: خيارات تعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي:

- الخيار الأول: تقرير مقرر مستقل باسم (حقوق الإنسان) يدرس لجميع الطلاب والطالبات في جميع التخصصات.
- الخيار الثاني: تقرير مقرر مستقل باسم (حقوق الإنسان) يدرس لجميع التخصصات مع التعمق والشمول في تخصصات معينة.
- الخيار الثالث: دمج مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان في مادة أو مواد موجودة.

الخيار الأول:

تقرير مقرر مستقل باسم (حقوق الإنسان) يدرس لجميع الطلاب والطالبات ولجميع التخصصات.

يؤكد هذا الخيار على أهمية تعليم حقوق الإنسان لكل الطلاب والطالبات في مؤسسات التعليم العالي، بغض النظر عن تخصصاتهم؛ لأن الهدف الأساسي من تعليم حقوق الإنسان هو تنمية شخصية الطالب، وغرس مفاهيم التسامح والمحبة والألفة، ونبذ الظلم والتمييز والكراهية، وتوظيف هذه المفاهيم في تعامله اليومي مع الآخرين. فهذه المعارف ينبغي أن يتعلمها كل من يلتحق بمؤسسات التعليم العالي، بغض النظر عن تخصصه. فربط تعليم حقوق الإنسان بالتخصص سيحرم فئة من الطلاب والطالبات من اكتساب هذه المعارف، وهذا سينعكس سلباً على حياتهم الخاصة والعامة بعد تخرجهم. وقد أكدت على هذا المعنى بعض المواثيق والاتفاقيات الدولية، فنصت الفقرة (٢) من المادة (٢٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والفقرة (١) من المادة (١٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن: "تقر الدول الأطراف في هذا العهد

بحق كل فرد في التربية والتعليم، وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية، والحس بكرامتها، وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. " كما نص الميثاق العربي لحقوق الإنسان، في الفقرة (٥) من المادة (٤١) منه، على أن " تعمل الدول الأطراف على دمج مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية في المناهج والأنشطة التعليمية وبرامج التربية والتكوين والتدريب الرسمية وغير الرسمية ". وتتصّف الفقرة (٤) من المادة نفسها على أن " تضمن الدول الأطراف توفير تعليم يستهدف التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية".

الخيار الثاني:

تقرير مقرر مستقل باسم حقوق الإنسان يدرس لجميع التخصصات، مع التعمق والشمول في تخصصات معينة.

يتفق هذا الخيار مع الخيار الأول في ضرورة تدريس حقوق الإنسان لجميع الطلاب في كل التخصصات، إلا أنه يؤكد على أهمية إعطاء جرعات إضافية، وبشكل أعمق، للدارسين في تخصصات معينة، تشمل: القضاء والقانون والشرطة... إلخ، على أساس أن خريجي هذه التخصصات هم من سيناط بهم تطبيق الأنظمة أو القوانين. ومن هنا ينبغي أن يتعرض جزء من المقرر لدراسة حالات تطبيقية.

× ويتميز خيار المقرر المستقل عن غيره من الخيارات بالمرونة، حيث بالإمكان التعمق في مفردات المادة حسب التخصصات. وهذه المرونة لا تتوفر في الخيارات الأخرى؛ لأنه لو دمجت مفاهيم حقوق الإنسان في مادة الثقافة الإسلامية مثلاً أو غيرها من المواد الدراسية فلا يمكن التوسع في المادة، حيث تكون المساحة المتاحة لإضافة مفردات حقوق الإنسان محدودة، وأن عدم التعمق في التخصصات المشار إليها يحرم دارسيها من ميزة التخصص، ويجعلهم متساويين من حيث اكتساب المعارف مع غير المتخصصين.

الخيار الثالث:

دمج مفاهيم حقوق الإنسان في مادة أو مواد موجودة حالياً:

هذا الخيار لا يؤيد إقرار مقرر مستقل لحقوق الإنسان، كما هو الحال في الخيارين السابقين؛ وذلك لعدة اعتبارات، منها: أن عدد المناهج التي تُدرس في الجامعات كثيرة ومتعددة، وأن إقرار مقرر جديد يشكل عبئاً إضافياً على الطلاب. وبالإمكان تفادي هذا العبء إذا وزعت مفردات المقرر المقترح لمادة حقوق الإنسان على عدة مواد، أو على مادة واحدة. ولعل أقرب مادة يمكن أن تستوعب مفاهيم حقوق الإنسان هي مادة الثقافة الإسلامية التي من الممكن، طبقاً لهذا الخيار، إعادة تسميتها وصياغة مفرداتها، فيكون اسم المادة "الثقافة الإسلامية و حقوق الإنسان"، وتوزع مفردات المقرر المقترح في هذه الورقة ضمنها. كما يمكن اختيار موضوعات معينة تتناسب مع كل تخصص، فعلى سبيل المثال: من القضايا التي لها علاقة بحقوق الإنسان في مجال الطب: حقوق المريض في معرفة وضعه الصحي، والقتل بدافع الرحمة، والإجهاض، وزراعة الأعضاء، وزراعة الأجنة، والتلقيح الصناعي... إلخ.

ويتفق هذا الخيار مع الخيارين السابقين في أن مفاهيم حقوق الإنسان بدمجها في مادة الثقافة الإسلامية سيضمن تدريسها لجميع طلاب وطالبات الجامعة، بغض النظر عن تخصصاتهم، لأن مادة الثقافة الإسلامية هي مقرر إجباري، يدرس لجميع الطلاب وفي مستويات مختلفة. أما بالنسبة للتخصصات التي تتطلب المزيد من العمق والشمول، كالقضاء والقانون والشرطة، فيمكن أن تدرس موضوعات حقوق الإنسان ضمن المواد المختلفة التي تدرس في الأقسام العلمية المعنية. فقضايا حقوق الإنسان متشعبة، وقد يصعب تدريسها من قبل أستاذ واحد متخصص في فرع معين من فروع القانون مثلاً، وليكن القانون الإداري أو القانون الدولي، خاصة إذا أريد تدريس المادة بأسلوب الدراسة المقارنة

التي تقارن بين النصوص الواردة في النظام الأساسي للحكم في المملكة وتلك الواردة في الإعلانات والصكوك أو الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة أو تلك التي تتضمن إليها مستقبلاً.

مقرر حقوق الإنسان الأهداف، المحتوى، المفردات، أساليب التدريس

أولاً- أهداف مادة حقوق الإنسان:

- ١) توضيح الموقف الصحيح للإسلام من قضايا حقوق الإنسان وتصحيح المفاهيم المغلوطة التي تشوه صورة الإسلام.
- ٢) تطوير شخصية الطالب من خلال تعريفه بحقوقه وواجباته.
- ٣) غرس مفهوم المواطنة الذي يقوم على العلاقة بين المواطنين والدولة، في إطار الحصول على الحقوق والقيام بالواجبات.
- ٤) إشاعة احترام القوانين المحلية والاتفاقيات الدولية، مما ينعكس إيجاباً على الارتقاء بمهارات التعامل مع الآخرين.
- ٥) إتاحة الفرصة للطلاب للتعرف على قضايا المجتمع الإنسانية، والمشاركة في مناقشتها، وإيجاد الحلول المناسبة لها.
- ٦) تغيير سلوك ومواقف واتجاهات الدارسين، مما يساعد على إعداد جيل قادر على الانتقال بالمجتمع نحو الأفضل، والتأثير على القرارات ذات العلاقة بحقوق الإنسان.

ثانياً- محتوى مادة حقوق الإنسان:

ينبغي أن تعكس مفردات المادة ومضامينها الأهداف المتوخاة من تدريس المادة، ومنها:

- ١) إبراز دور الإسلام وأسبقيته في تقرير حقوق الإنسان، ووضع الضمانات الكفيلة باحترامها وحمايتها، وذلك في القرن السادس الميلادي، أي قبل صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأربعة عشر قرناً، وقبل إعلان الحقوق الصادرة عن الثورة الفرنسية بأثني عشر قرناً. وتوضيح موقف الإسلام من قضايا حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية

والثقافية، والتأكيد على أن إقرار تلك الحقوق لم يأت نتيجة حروب أو صراعات أيديولوجية. وهذه المعاني والحقائق ترفع من ثقة الطلاب بأنفسهم كمسلمين، وتجعلهم أكثر اعتداداً بحضارتهم الإسلامية ذات الجوانب الإنسانية العظيمة والنبيلة.

(٢) اكتساب المعارف المتعلقة بالأنظمة المحلية ذات العلاقة بحقوق الإنسان. فهذه المعارف هي الخطوة الأولى نحو احترام القوانين. ومن خلال تلك المعارف يتعرف الإنسان على السبل النظامية للحصول على حقوقه. ولذلك فإن من المهم أن تتضمن مفردات المادة القوانين المحلية ذات العلاقة، وفي مقدمتها النظام الأساسي للحكم بالمملكة.

(٣) اكتساب المعارف المتعلقة بالصكوك الوثائق والاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان، وأيضاً المنظمات الدولية والإقليمية التي تقوم بإعداد تلك الوثائق والاتفاقيات، وآليات مراقبة تنفيذها والاتفاقيات التي انضمت إليها المملكة، والتحفظات التي أبدتها عليها، والقضايا الأساسية التي تتضمنها كل اتفاقية.

ومعرفة هذا الجزء من المقرر مهمة للطالب؛ لأن انضمام المملكة لأي اتفاقية يجعل تلك الاتفاقية جزءاً من التشريع الداخلي. ولذلك ينبغي أن يكون هناك انسجام بين القوانين الداخلية والاتفاقيات الدولية، وإزالة كل ما يتعارض بينهما.

(٤) من أهداف المادة تزويد الدارس بالمعارف التي تمكنه حماية حقوق الإنسان، والدفاع عنها في زمن السلم والحرب وفي ظروف الكوارث والطوارئ. ولذلك فإن من الضروري تضمين المقرر مبادئ توضح حقوق المدنيين في زمن الحرب والطوارئ والكوارث، وأيضاً حقوق اللاجئين والمؤسسات الدولية والإقليمية المسؤولة عن الإشراف على هذه الحالات في الدول التي تتعرض لذلك.

ثالثاً- مفردات المادة:

أ: حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية:

- (١) مفهوم تكريم الله للإنسان وأبعاد هذا التكريم.
- (٢) الربط بين الحقوق والواجبات.
- (٣) حقوق الضرورات الخمس والضمانات التي تكفل تحقيقها وتشمل:
 - الحق في حفظ الدين.
 - الحق في حفظ النفس.
 - الحق في حفظ العرض.
 - الحق في حفظ العقل.
 - الحق في حفظ المال.

ب: المنظمات الدولية والمحلية المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان.

- (١) أجهزة منظمة الأمم المتحدة وتشمل:
 - الجمعية العامة.
 - مجلس الأمن.
 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
 - مجلس حقوق الإنسان.
 - المفوضية السامية لحقوق الإنسان
 - محكمة العدل الدولية.
- (٢) منظمة العفو الدولية.
- (٣) منظمة مراقبة حقوق الإنسان.
- (٤) الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالملكة.
- (٥) هيئة حقوق الإنسان بالملكة.

ج: الشريعة الدولية لحقوق الإنسان:

- (١) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

(٢) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

(٣) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(د) الأنظمة السعودية:

٥ النظام الأساسي للحكم.

٥ -نظام الإجراءات الجزائية.

٥ -نظام المرافعات الشرعية.

٥ -نظام المحاماة.

٥ -نظام القضاء.

٥ -التنظيم القضائي الجديد.

هـ: حقوق الإنسان في ظروف الحروب والكوارث والطوارئ.

و: اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية ولجانها الإشرافية التي انضمت إليها

المملكة، وموقف المملكة منها:

(١) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

(٢) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

(٣) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو

اللاإنسانية أو المهينة.

(٤) اتفاقية حقوق الطفل.

(٥) توضيح موقف الشريعة الإسلامية من القضايا الأساسية التي تنظمها هذه

الوثائق، وكذلك موقف النظام الأساسي للحكم والأنظمة المحلية بالإشارة

إلى مواد محددة في تلك الأنظمة، ومنها:

(١) المساواة بين المرأة والرجل (حقوق المرأة في الشريعة).

(٢) المساواة أمام القضاء.

(٣) معايير المحاكمة العادلة.

(٤) عقوبة الإعدام (القصاص).

- (٥) الإجهاض.
- (٦) حرية التعبير والفكر والعقيدة والصحافة.
- (٧) حق العمل.
- (٨) الحق في الصحة.
- (٩) الحق في الضمان الاجتماعي.
- (١٠) الحق في التعليم.
- (١١) الحق في الجنسية.
- (١٢) الحق في تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- (١٣) حق الانتخاب والترشيح.
- (١٤) حق تقلد الوظائف العامة.
- (١٥) الحق في بيئة سليمة ونظيفة.

رابعاً- طرق تدريس مادة حقوق الإنسان:

طرق تدريس مقرر حقوق الإنسان متعددة ومتنوعة، ولكن ينبغي اختيار الأسلوب الذي يحقق الأهداف المتوخاة من اعتماد المقرر، التي منها "التعرف على قضايا المجتمع الإنسانية والمشاركة في مناقشتها وإيجاد الحلول المناسبة لها"، و"تغيير سلوك ومواقف الدارسين بما يساعد على إيجاد جيل قادر على الانتقال بالمجتمع نحو الأفضل في احترام سيادة القانون"، وغيرهما من الأهداف التي أشرت إليها سابقاً.

إن الأسلوب التقليدي في التدريس -الذي يقوم على التلقين والحفظ وقدرة الطالب على استرجاع المعلومات التي حفظها- لن يحقق أهداف المادة. ولذلك لا بد من استخدام الأسلوب الذي يعتمد على المشاركة والتفاعل، حيث تتيح هذه الطريقة للطالب فرصة إبداء الرأي والحوار والمناقشة والتحليل والمقارنة. وبهذه الطريقة تتطور شخصية الطالب، ويصبح أكثر اعتداداً بنفسه وقدراته، وأكثر

اعتزازاً بقيم ومبادئ ثقافته، وأكثر إقداماً ومبادرة للمشاركة في بناء وطنه. وبذلك يكون هدف تطوير شخصية الطالب قد تحقق. كما أن أسلوب المشاركة والتفاعل أكثر ملائمة من الأسلوب التقليدي في تدريس مقرر حقوق الإنسان؛ لأن محتويات حقوق الإنسان ومضامينها تتضمن آراء ومواقف مختلفة ومتنوعة؛ نتيجة لاختلاف الثقافات والمرجعيات والأطر السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر. فمثلاً عند الحديث عن حق الحياة -الذي يعدّ الحق الأساسي حيث بدونه تنعدم جميع الحقوق- فإذا جرى تعليم هذا الحق بالطريقة التقليدية، فسوف يسرد أستاذ المادة حق الحياة، حسبما ورد في القرآن الكريم والسنة المطهرة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبعض المواثيق والاتفاقيات الدولية، ويقوم الطالب بحفظ تلك الآيات والمواد، ثم يستحضرها على ورقة الامتحان. إما إذا تم تعليمها بطريقة المشاركة والتفاعل، فإن مدرس المادة سيقوم بعرض نظري لحق الحياة، ليؤكد للطلاب أن جميع الشرائع السماوية والاتفاقيات الدولية تحترم هذا الحق، ويناقش معهم القضايا ذات العلاقة المباشرة بهذا الحق، وهي قضايا تتباين فيها وجهات النظر، وتشمل عقوبة القصاص أو الإعدام، والقتل بدافع الرحمة، والإجهاض... إلخ. وقد يناقش معهم هذه القضايا في ضوء ما تنشره التقارير المحلية والدولية الصادرة عن المنظمات الحقوقية والمقالات التي تنشر في الصحف المحلية والأجنبية والبرامج الحوارية.

ومثال آخر: يوضح الفرق بين الطريقة التقليدية وطريقة المشاركة والتفاعل في تدريس مقرر حقوق الإنسان، فعند تدريس إحدى اتفاقيات حقوق الإنسان بالطريقة التقليدية يعرض مدرس المادة بنود الاتفاقية، ويشرح كل بند منها، ويطلب من الطلاب حفظ مضمون المواد. أما إذا درست بموجب طريقة المشاركة والتفاعل فيمكن لمدرس المادة أن يطلب من الطلاب استخراج أبرز مبادئ حقوق الإنسان التي تضمنتها الاتفاقية (مثل: العدالة، المساواة، الحرية،....)، ويناقش مع الطلاب مدى احترام هذه المبادئ في بلده، والتغيرات التي يمكن أن تحدث لو احترمت هذه

المبادئ على كافة الصور السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ومعرفة الأسباب والآثار المترتبة على احترام تلك المبادئ أو عدم احترامها. وقد يقود ذلك الحوار إلى اكتشاف غياب أو عدم وجود أنظمة تنظم الحقوق الواردة في تلك الاتفاقية. ويمكن لمدرس المادة الطلب من كل دارس أن يتحدث عن تجاربه الحياتية من خلال ممارسات تدل على المساواة وأخرى على عدم المساواة.

ملخص المداخلات الشفاهية

بعد عرض ورقة الدكتور بندر حجار، فتح الباب للنقاش حولها، وهذا هو ملخص لتلك النقاشات والمداخلات:

- تساءل الدكتور إبراهيم القعيد عن كيفية رفع الوعي لدى الطلاب حول حقوق الإنسان؟ والأهم هو أن لا تُفرض على الطلاب كتبٌ عن المؤسسات، ولكن يجب أن توضع تلك الكتب في سياقها الصحيح.
- وقال الدكتور سعيد القحطاني: إنه يجب أن يتم تدريس الكتاب أو المادة المراد تدريسها في فصل دراسي واحد، فهو أفضل، بعكس إذا درست المادة في جميع المراحل. وكذلك قال يجب تصحيح المفاهيم الخاطئة، سواء الداخلية أو الخارجية، الخاصة بحقوق الإنسان، حيث تكمن المشكلة. إن بعض الذين يتحدثون عن حقوق الإنسان يتحدثون من منطق غربي أو بلسان غربي.
- وتساءلت الدكتورة وفاء بنت محمود طيبة: هل سيكون هناك دعم من وزارة التعليم العالي لتدريس مثل هذا المادة في مؤسسات التعليم العالي؟ وتحدثت عن تأهيل الأشخاص الذين سوف يقومون بتدريس هذه المادة، وأضافت كذلك: ضرورة أن يشمل هذا المقرر كل فئات المجتمع، مثل المعاقين وحقوقهم، وغيرها... إلخ. ولكن يجب ألا يكون التدريس بشكل مناهج كبقية المواد.
- وقال الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار: إنه لا بد من تقديم رؤية واضحة وكاملة إلى وزارة التعليم العالي حول فكرة تدريس مادة تعنى بحقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي.
- وقال الدكتور عبد العزيز الأحمدي: إن حقوق الإنسان دُرست في بعض الجامعات بشكل مستقل، وفي بعض الجامعات بشكل ضمني. وقال إنه من الضروري تدريس مادة تُعنى بحقوق الإنسان في الجامعات السعودية، وتكون مادة مستقلة عن بقية الكتب أو المناهج؛ لأن ذلك سيدعم هذه المادة بشكل قوي ومستقل، وأيضاً يجب إدخال مفهوم حقوق الحيوان وحقوق البيئة، وغيرها من الحقوق التي يجب أن يراعيها الشخص.

- وقالت الأستاذة سهيلة زين العابدين: أرى أن يكون تدريس حقوق الإنسان مادة مستقلة، وأنا اقترحت أن يتم تدريس حقوق الإنسان في جميع المراحل أو المستويات الجامعية. ويجب أن يكون تدريسها مستقلاً عن بقية المواد حتى يتم استيعاب المادة من قبل الطالب. ولا بد من تدريس الطلاب أيضاً عن المنظمات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. ويجب توضيح الازدواجية بين مجتمع إلى آخر.
- وقال الدكتور خالد السبيت: إن قضية حقوق الإنسان حاضرة في ذهن المجتمع السعودي؛ لأنه يفهم ذلك بشكل جيد، فمبادئ الحضارة الإسلامية حاضرة في ذهن جميع أفراد المجتمع. ولذا نحن لانحتاج إلى مادة دراسية إضافية، تزيد العبء على الطلاب الذي يثقل كاهلهم. وإذا أردنا أن ندرّس حقوق الإنسان في الجامعات يجب أن ندرسها في كليات للحقوق.
- وقالت الدكتورة أنجب غلام قطب: إنها وجدت المقررات المقترحة تتحدث عن مستوى واحد، وأقترح تدريس مقرر على كل المستويات. وأرى أن تدمج حقوق الإنسان مع مواد أخرى في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية، بحيث يصمم مقرر مستقل، يتم من خلاله الاهتمام في البداية بمعرفة حقوق الإنسان في الإسلام، وهل يتم تطبيق حقوق الإنسان على أرض الواقع في جميع ممارساته اليومية؟ ولذا يجب أن يتم اكتساب قيم ومفاهيم حقوق الإنسان في المجتمع حتى يتم تطبيقها.
- وقال الدكتور موسى فقيهي: يجب أن يتم تدريس هذا المقرر كمقرر مستقل لجميع المستويات والكليات، ولا يدرس في مراحل الروضة والتمهيدي والابتدائية؛ لأن الطالب لا يستوعب هذه المفاهيم.
- وقالت الدكتورة نورة العجلان: لا بد أن يتعلم الطالب أمور الحياة، ويجب أن تضاف مواد عن التجارة العالمية والإبداع. لأن عدم تدريسها يشكل سبباً كبيراً في جهل المواطنين لهذه الحقوق.

- وقال الدكتور ناصر البقمي: هناك خلط في مفهوم حقوق الإنسان من الأساس. وأرى أن يتم إعداد أشخاص لتدريس هذه المادة والرؤية والأهداف. وتشكل لجنة لدراسة المشاريع المقدمة لمناقشتها بشكل كامل.
- وتطرقت الدكتورة هيا المزروع: إلى طرق تدريس المادة، فهناك الكثير من طرق التدريس التي يجب أن تخدم حقوق الإنسان، ومحاولة لغرسها في أذهان الطلاب وكذلك الممارسة العملية. حقوق الإنسان مطلب في ضوء العولة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وفي ضوء ازدحام المواد العامة في الجامعات يجب عمل موازنة بين المواد المهمة، فهل تكون حقوق الإنسان في مقرر مستقل أو تدمج في عدد من المقررات، حيث يكون هناك وحدات مختلفة. ويكون للأستاذ الجامعي الخيار في تدريس هذه المقررات.
- وقال الدكتور خالد الزير: ثقافة حقوق الإنسان موجودة في ديننا، ولا بد من إضافة ما يتعلق بالنظرة الشرعية لحقوق الإنسان إلى المناهج أو المقررات. ولو كان لكل جامعة مقرر خاص أفضل، ويترك الخيار للمدرس في تدريس المنهج، فهذا سيكون له الأثر الجيد على الطلاب.
- وقالت الدكتورة هيا المزروع: إقرار مقرر لحقوق الإنسان يثير حماسة الجمعيات الأخرى لخدمة أهدافها ورؤيتها. يجب إعادة النظر في إقرار مقرر مستقل لحقوق الإنسان. فهل أفراد منهج لها هو الوسيلة الوحيدة لإيصال حقوق الإنسان؟
- وقال الدكتور بندر الحجار: هناك جامعات تدرس حقوق الإنسان، في الوطن العربي والإسلامي والدولي، والخيارات مفتوحة.
- وقال الدكتور ياسين قنديل: تصميم المناهج صعب أو مستحيل، والأفضل إدخال مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج الموجودة، ولسنا نحن بحاجة إلى إقرار مقررات خاصة بحقوق الإنسان
- وقال الدكتور مفلح القحطاني: هناك أمر سام لتدريس حقوق الإنسان،

وأما فكرة دمج المفاهيم في المناهج ليست فكرة جيدة. والتركيز على إيجاد مادة مستقلة لحقوق الإنسان في المرحلة الحالية على مستوى الجامعات، وفي المستقبل تدخل في مستويات التعليم العام. الإشكالية هي الصعوبة في إيجاد آليات الكشف عن هذه المخالفات والتظلمات وانتهاك حقوق الإنسان، ووضع منهج للمنظمات هو الاستفادة من هذه المنظمات.

- وقال الفريق متقاعد عبد العزيز هنيدي: ينظر للتدريس من شقين: نظرة من جهة التعليم والتربية، أما الشق الآخر الجهات التي تتعامل مع هذه الحقوق. واجب المعلم هو التعامل بلطف وتدريس القيم والمفاهيم وتعليم الطالب احترام كبير السن والتعامل مع أخوته وأخواته. وعلى المدرس استخدام القصص والحكايات لأطفال المراحل الابتدائية لزرع مفاهيم حقوق الإنسان في أذهانهم. وتختلف المناهج حسب المرحلة الدراسية.
- وقال الدكتور أسامة إسماعيل: المجتمع في أمس الحاجة للوعي بحقوق الإنسان، مثل حقوق العمالة الوافدة المقيمة في المملكة. الواقع نحن بحاجة إلى إعادة النظر في تدريس حقوق الإنسان في الجامعات.
- وقالت الدكتورة نورة اليوسف: لماذا لا تدرس حقوق الإنسان كمنهج اختياري وليس إجبارياً، خصوصاً في كليات العلوم الإنسانية، ويتطرق فيه إلى مفاهيم حقوق الإنسان، مثل: مفهوم كرامة الإنسان، وهو الشيء المفقود في المجتمع. وهذا ما يجب أن يتم التركيز عليه في هذا المقرر.
- وقال الدكتور يحيى حكيم: تدريس حقوق الإنسان من الروضة لا ينبغي، وأرى يجب تدريس المادة منذ المرحلة المتوسطة، لأن طلاب الروضة ليس لهم الإدراك في فهم مفاهيم حقوق الإنسان، وعن بناء المقررات لاتعقد لها ورشة عمل، بل تسند إلى لجنة متخصصة.

المدخلات المكتوبة

المدخلة الأولى

**من الدكتورة/ أنجب بنت غلام نبي غلام محمد قطب
جامعة أم القرى، بمكة المكرمة**

مدخلة حول: المحور الثاني خيارات تعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم

العالي:

أرى أن الخيار الثاني هو الخيار الأنسب الذي يمكن تطبيقه، وهو تقرير مقرر مستقل باسم (حقوق الإنسان)، يدرّس لجميع التخصصات مع التعمق والشمول في تخصصات معينة.

ويمكن الاستئناس بـ(دليل تعليم حقوق الإنسان) الذي أُعدَّ لتلبية حاجة أعرب عنها أعضاء (منظمة العفو الدولية) ونشطاء آخرون في مجال تعليم حقوق الإنسان في أوروبا الوسطى والشرقية، وصُمم ليكون بمثابة مقدمة أساسية، ويتضمن أنشطة تتعلق بمراحل عمرية معينة للأطفال، كما يتضمن إرشادات بشأن الأساليب المنتهجة، ويقدم المساعدة إلى من يودون التعمق في الموضوع.

كما يؤكد المنهج المتبع في الدليل على الجانب العلمي أكثر مما يؤكد على الجانب النظري؛ وذلك للاستفادة من الأفكار المطروحة لتعليم حقوق الإنسان.

كما أؤكد على أهمية مشاركة أعضاء هيئة التدريس لتأليف هذا المقرر، وأن يكونوا من ذوي التخصصات الآتية:

تخصص التربية الإسلامية.

تخصص مناهج وطرق التدريس.

تخصص الشريعة الإسلامية للمراجعة الفقهية.

تخصص اللغة العربية/ تخصص النحو الصرف للمراجعة اللغوية.

المدخلة الثانية

من الدكتور/ خالد بن عبدالله السبيت كلية الملك خالد العسكرية بالرياض

أشكر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، كما أشكر رئيسها الفاضل وأعضاءها الكرام على دعوتهم الكريمة لهذه الورشة، ومداوله موضوعها العام؛ بغرض الوصول إلى أفضل النتائج الممكنة. ثم إنني أود أن أبدأ مشيراً إلى ما ورد في كلمة رئيس الجلسة من الإشارة إلى ضعف وتدني المستوى المعرفي للمجتمع السعودي بحقوقهم. ومن هنا جاءت أهمية مثل هذه الورشة، وأعقب على سعادته فأقول بوجوب التفريق بين (الكم) المعرفي وبين (التطبيق) العملي لهذا الكم. فأنا أتحفظ على ضعف الأول، وأتفق تماماً مع سعادته في وجود خلل لدى أفراد المجتمع السعودي في تطبيق ما يتلقاه من علوم ومعرفة في المؤسسات التعليمية أو التربية الاجتماعية؛ بدليل أن المواطن على وعي وإدراك قوي بالمعلومات الدينية والأحكام الشرعية؛ لما حبا الله هذا الوطن الغالي من القيام على الدين الحنيف - كما هو معلوم للجميع. ومعلوم أيضاً ما في ديننا من أحكام تُعنى بالحقوق، وتؤكد على إعطاء كل ذي حق حقه، وعلى تحريم ظلم الناس بعضهم لبعض. فهذا كله معلوم لدى المواطن في مجتمعنا الكريم، ولكنه في أحيان كثيرة يعوزه التطبيق!

بناءً على ما تقدم، أرى أن الحل - من وجهة نظر خاصة - ليس في إضافة مادة أو منهج يضاف على العبء الدراسي الجامعي المزدحم أصلاً. لاسيما إذا علمنا أن في إضافة مثل هذه المادة على جميع الطلاب والطالبات في الجامعات السعودية قد يؤدي إلى انعكاسات نفسية سلبية عليهم؛ بسبب إلزامهم بدراسة مادة ذات موضوعات ليست ذات علاقة مباشرة بتخصصهم الرئيس.

ولكن الحل الذي أراه ناجعاً هو أن يُطلب من طلاب الجامعات، ضمن متطلبات التخرج، مشروع بحثي ذو وسائل تطبيقية أو أساليب إحصائية في أحد الموضوعات

المتعلقة بحقوق الإنسان، يجريه الطالب على المجتمع السعودي أو أحد شرائحه،
والخروج بنتائج وتوصيات تكون مفيدة للطالب وللجهات المعنية على حدٍ سواء.
وختاماً أرجو أن تكون مداخلتي ذات فائدة، مجدداً شكري وتقديري للجميع.

المدخلة الثالثة

من الأستاذة/ ثريا بنت عابد شيخ

عضو الجمعية

غرس مبادئ حقوق الإنسان من خلال المناهج الدراسية

حقوق الإنسان شرعها الله جلّ جلاله في محكم التنزيل قبل أربعة عشر قرناً، وتمارس من قبل المسلمين، إلا من استهان بها لمصالح شخصية، أو اتباعاً لعادات قبلية أو أعراف اجتماعية. ولهذا، فإن من المناسب أن تبرز تلك الحقوق التي أتى بها الإسلام، كلما مرت في ثنايا جميع المقررات الدراسية؛ وذلك من أجل أن تكون مما يتلقاه الطالب في أي مرحلة من المراحل الدراسية، بدءاً من المرحلة الابتدائية. إلا أن الأخذ بأحد الخيارات التي طرحت قد لا يكون كافياً بالقدر الذي ترنو إليه الجمعية، ويسعى إليه قادة البلاد من أجل أن يسود العدل بين الصغير والكبير، والذكر والأنثى تلقائياً. فعندما يعرف المرء حقوقه وحقوق الآخرين، يصبح تطبيقها سهلاً ميسراً.

ولكي نصل إلى مثل هذا الهدف، فلعل من مناسب الجمع بين دراسة الحقوق من خلال إبرازها في كل مقرر فيه أمر أو موضوع يتعلق بها، مثل: مقررات العقيدة والفقه والعلوم الاجتماعية. يضاف إلى ذلك أن يكون هناك مقرر في السنة الأولى من المرحلة الثانوية، يقدم في شكل مبسط مرة في كل أسبوع.

يضاف إلى ذلك طرح مقرر آخر في المستوى الجامعي يدرسه كل الطلاب في أي تخصص، يكون أكثر تفصيلاً مما جرى اقتراحه في المرحلة الثانوية. وذلك أن الطالب الجامعي يكون أكثر نضجاً، وأقرب إلى تفهم تفاصيل تلك الحقوق. كما أن طلاب الجامعة ليسوا هم كل من تخرج من الثانوية، فكثير من هؤلاء الخريجين كانت المرحلة الثانوية هي آخر عهدهم بالدراسة. وبالتالي فإن مادرسوه فيها حول حقوق الإنسان يكون سندا لهم للتوسع عند الممارسة؛ لأن الحقوق لا تقتصر على

فرد دون آخر، فهي عامة لجميع الأفراد على اختلاف أعمارهم وأجناسهم. ومن ثمّ، فلا بد من أن يكون الجميع ملمين بأساسيات حقوقهم على الغير، كما يجب أن يكون لدى كل فرد أبجديات حقوق الآخرين عليه.

إذن: فالإقتصار على المرحلة الجامعية لتدريس حقوق الإنسان غير كافٍ؛ لأن من يلتحقون بمراحل التعليم العالي لايزيدون عن نصف خريجي الثانوية العامة. كما أن تدريس طلاب الثانوية مقررًا عن حقوق الإنسان قد لا يكون كافياً لم يريد أن يلمّ بما له وما عليه حيال أهله وجيرانه وأصدقائه وزملائه في العمل.

لهذا أرى أن تقرر دراسة حقوق الإنسان في جميع المراحل الدراسية، من خلال إبرازها في كل مقرر كلما مرّت قضية منها، مع التركيز عليها في المرحلتين الثانوية والجامعية حتى يتحقق المراد. على أن تكون الكتب التي تقرر هنا وهناك قد ألّفت من قبل عدد من المتخصصين في العلوم الشرعية والاجتماعية والسياسية، لكي تكون فاعلة ومؤثرة.

المدخلة الرابعة

من الدكتور/ يحيى بن محمد حكيم

جامعة جازان

فيما يتعلق بالمرحلة المناسبة لتدريس مقرر يُعنى بحقوق الإنسان، طرحت بعض الزميلات أن يدرّس المقرر بدءاً من مرحلة الروضة، كما طرح بعض الزملاء أن يدرس المقرر في المرحلة الجامعية. وأرى التوسط بين الرأيين، وذلك للمبررات التالية:

- فأما الرأي الأول، فإن الطفل في مرحلتي الروضة والابتدائية يكون منشغلاً بالأمور التقنية، ويبدع في استخدامها، وتعلم المهارات الخاصة بها. أما الأمور الفكرية فلا يسعها عقله، ويصعب أن تطرح قضية حقوق الإنسان على طفل في مثل هذه المرحلة.
 - وأما الرأي الثاني، فمن المعلوم أن الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة قد لا يحصلون جميعهم على مقاعد في الجامعات، لاسيما مع نظام المعدلات التراكمية، فإذا قصرنا تدريس المقرر على طلاب الجامعة، فهذا يعني أن السواد الأعظم من الطلاب لن يدرس المقرر، وبالتالي سيحرم التعرف على حقوقه.
- ولذلك فإن المرحلة المناسبة لدراسة مقرر حقوق الإنسان-من وجهة نظري- هي المرحلة المتوسطة.

المدخلات الخامسة

من الدكتور/ طارش بن مسلم بن سليمان الشمري وكيل جامعة الجوف

إن معرفة الإنسان بحقوقه وحقوق الآخرين عليه، فهي من أهم مرتكزات بناء المجتمع، فيحترم أعضاؤه بعضهم بعضاً، وتسوده المودة والتقدير، وتحفظ فيه الحقوق.

ومن هذا المنطلق، نجد أن المبادئ والقيم الإسلامية الإنسانية قد أكدت على هذا التوجه قولاً وعملاً. ولأن من متطلبات تعليم حقوق الإنسان لأفراد المجتمع إيجاد آلية منظمة قابلة للتطبيق، بحيث يمكن متابعتها وتقييم مدى فعاليتها؛ لذا أرى استهداف شريحة الطلاب والطالبات في مراحل التعليم العام بوجه عام، وطلاب التعليم العالي بوجه خاص، وتزويدهم بمواد تثقيفية ضمن المناهج الدراسية والمقررات التي تدرس لهم. وهذا سيساعد على نشر ثقافة الحقوق بين هؤلاء الأفراد.

وقد يكون من المناسب إفراد مقرر تحت مسمى (حقوق الإنسان)، يُدرّس في الجامعات السعودية للطلاب والطالبات ضمن مقررات الإعداد العام، بحيث يتعرف الطالب على حقوق الإنسان في الإسلام والأنظمة المحلية والقوانين والمواثيق الدولية؛ ليكون على علم واطلاع على هذه الحقوق من وقت مبكر في حياته. ولعل هذا يساعد على ممارسة تلك المعلومات وتطبيقها على أرض الواقع، إذا هُيئت البيئة الجامعية بحيث تمارس فيها تطبيقات حية لهذه الحقوق.

كما أقترح أن تولي مراكز البحوث والدراسات في الجامعات دعم بحوث أعضاء هيئة التدريس التي تتعلق بحقوق الإنسان.

المدخلية المكتوبة السادسة

د. هيفاء بنت عثمان فدا

الأستاذة بجامعة أم القرى، ومستشارة

عمادة الدراسات الجامعية

يطيب لي المشاركة ببعض التوصيات لهذه الورشة:

- ١- إنشاء وحدة حماية حقوق الطالب بالجامعات.
- ٢- إنشاء وحدة حقوق وواجبات الأستاذ الجامعي.
- ٣- إنشاء وحدة حقوق إدارية في الجامعات.
- ٤- توعية الطلاب بالشبهات التي تثار على المملكة العربية السعودية باسم حقوق الإنسان، والتي ترمي إلى زعزعة، الأمن والاستقرار في هذه المملكة العزيزة.
- ٥- التأكيد على اهتمام المملكة العربية السعودية بحقوق الإنسان الأساسية، وسلامة مواقفها من قضايا هذه الحقوق.
- ٦- إصلاح البحث العلمي بتأسيس نظام علمي جديد يركز على حقوق الإنسان.
- ٧- إعادة تشكيل الوعي الجمعي الفاعل المستنير في المجتمع عموماً، وقطاع التعليم خصوصاً، والعالي على وجه الخصوص فيما يتعلق بحقوق الإنسان.
- ٨- إذكاء روح الحفاظ على الحقوق والمطالبة بها حال إهدارها.
- ٩- إرساء القيم والاتجاهات والسلوكيات التي تتفق وحقوق الإنسان.
- ١٠- مقاومة منتهكي حقوق الإنسان، والتعرف على أساليبهم وطرائقهم.
- ١١- إيجاد علاقة تبادلية بين بنية النظام التعليمي وحقوق الإنسان، على أن فاعلية إحداها تتوقف على فاعلية الأخرى.
- ١٢- الانفتاح على ثقافة حقوق الإنسان وبرامجها، وتمكين أعضاء هيئة التدريس

- من التدريس إلى جانب التدريب التربوي والمهني.
- ١٣- تدريب الطلبة على برامج حقوق الإنسان من خلال الأنشطة الطلابية الموجودة في الجامعات.
- ١٤- نبذ العنف والإرهاب، وخلق بيئة مواتية على تدعيم وتكريس مفاهيم حقوق الإنسان داخل البيئة التعليمية الجامعية.
- ١٥- تسليط الضوء على ثقافة التعريف بحقوق المرأة المعاصرة اليوم، المرأة العاملة، والأستاذة، والمربية، والعالمة، ومستشارة مجلس الشورى... إلخ من خلال إدراج ذلك في المناهج الدراسية، على أساس من نشر ثقافة حقوق الإنسان، وعدم تغييب دورها الفاعل والمؤثر.
- ١٦- إنشاء جيل واثق من نفسه، يبدي رأيه، ويعبر عن حقوقه وشؤون مجتمعه.
- ١٧- استجاشة المشاعر ضد ما يشار حول إهدار حقوق الطفل والعنف ضدهم، وكافة أشكال التمييز معهم.
- ١٨- إذابة الفوارق الطبقية والاجتماعية وسيادة ثقافة التوازن.
- ١٩- الاطلاع على حقائق جديدة مجهولة حول حقوق الإنسان.
- ٢٠- التمكن من معرفة الحقوق الشرعية التي قررها الشارع الحكيم، ومقارنتها بالأنظمة الدولية والوئائق.

ورقة العمل الثانية

مقدمة من الأستاذة/ سهيلة زين العابدين حماد عضو المجلس التنفيذي ورئيسة مركز المعلومات والإحصاء والتوثيق بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حول محاور تعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي

المحور الأول: تعليم حقوق الإنسان في مراحل التعليم العام، والتعليم العالي
محور أساسي في الإستراتيجية العامة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.
إنه من الضروري تربية أولادنا على تعميق معنى حقوق الإنسان وتأصيلها في وجدانهم وأفكارهم وسلوكياتهم منذ الصغر، فيشبون ويكبرون عليها، وتكون جزءاً لا يتجزأ من سلوكهم. إن تعميق هذا المعنى سوف يقلل من ظواهر انتهاكات حقوق الإنسان في المجتمع، كما أنه سيوثق الروابط الأسرية، ويحد من التفكك الأسري، ويقضي على كل أشكال التمييز ضد المرأة، إضافة إلى تعميقه أو اصر الوحدة الوطنية وتعزيزها. وسوف يقضي الوعي بمعنى حقوق الإنسان على مظاهر الغلو والتطرف والإرهاب والعنف، وعندئذ ستصرف طاقات أفراد المجتمع ومؤسساته الحكومية والأهلية واقتصاده وأمواله إلى تنمية المجتمع وتطويره، والرقى به.
لذا كان تعليم حقوق الإنسان هدفاً استراتيجياً للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان؛ لأنه يحقق أهدافها. أما كيف يكون شكل هذا التعليم وماهيته، فالذي أراه أن يكون على النحو التالي:

- ١- دمج موضوعات حقوق الإنسان في مناهج التعليم العام: الابتدائية والإعدادية والثانوية، ويكون ذلك بتحليل مضمون المناهج التعليمية، وإدخال مفاهيم حقوق الإنسان في المستويات التعليمية الثلاثة: (الابتدائية - المتوسطة - الثانوية).

٢- تقرير مادة مستقلة باسم (حقوق الإنسان) في الكليات والجامعات والمعاهد والكليات العسكرية والأمنية.

الفئات المستهدفة بالمقرر:

الطلبة والطالبات، المعلمون والمعلمات، مديرو المدارس، المرشدون، التربيون، المسؤولون عن النشاطات المدرسية والجامعية، أعضاء هيئات التدريس بالكليات، الأطفال، الشباب، الآباء، الأمهات، المسؤولون في مختلف قطاعات الدولة، القضاة، رجال الشرطة.

الشركاء في المقرر:

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ووزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي.

خطوات العمل لإعداد المقرر:

١- إجراء مسح لتحليل مفاهيم حقوق الإنسان في مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، وتحديد المضامين والأساليب اللازمة لدمج مفاهيم حقوق الإنسان المقررة في الإسلام وفي المعايير والاتفاقيات والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة. وتدمج هذه كلها ضمن المقررات الدراسية بتلك المراحل.

٢- أن يتضمن المسح توضيح المفاهيم التي تتعارض مع (حقوق الإنسان في الإسلام)، وتحويها المناهج الدراسية في المراحل ما قبل الجامعية، وذلك بحذفها من تلك المناهج، أو تعديلها.

٣- وضع مشروع لدمج حقوق الإنسان في المواد التعليمية للمراحل الثلاث: الابتدائية والمتوسطة والثانوية.

٤- وضع خطة لمفردات الموضوعات التي تحويها مادة (حقوق الإنسان في

- الإسلام) المقترح تقريرها على المستويات الدراسية الأربع الأولى الجامعية، وكذا مفردات (مادة حقوق الإنسان) التي ستقرر على المستويات الدراسية الأربع الأخيرة، وأسماء الكتب المقترحة التي تحوي مفردات الموضوعات.
- ٥- عقد لقاءات عمل (ثلاثة على الأقل) مع كل من وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي لتحديد كيفية تنفيذ المشروعين.
- ٦- إقامة ندوات تلفزيونية حول مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج التعليمية.
- ٧- إجراء استبيان قبلي وبعدي على الطلاب.
- ٨- تنظيم (٢٤) دورة تدريبية لمعلمي المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية في كل منطقة من مناطق المملكة، تدريبهم على دمج مفاهيم حقوق الإنسان في المواد التي يدرسونها.
- ٩- نشر كتب ومطويات للتوعية، بحقوق الإنسان في الإسلام، وفي المواثيق الدولية والإقليمية.
- ١٠- تخصيص جوائز تشجيعية لأفضل برنامج تلفزيوني، وعمل درامي سينمائي وتلفازي وإذاعي وصحفي، وفيلم تسجيلي عن حقوق الإنسان.
- ١١- منح جائزة لأفضل مصور التقط صورة توضح انتهاكات حقوق الإنسان.
- ١٢- رفع خطاب إلى معالي وزير التعليم العالي يرفق به المشروع المقترح لمادة حقوق الإنسان لتقريرها على طلبة الجامعات والمعاهد العليا، لتكوين لجنة مشتركة من الوزارة والجمعية لدراسة المشروع المقترح من قبل الجمعية.
- ١٣- رفع خطاب لمعالي وزير التربية والتعليم يرفق به المشروع المقترح لدمج مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج التعليمية للمراحل ما قبل الجامعية، لتكوين لجنة مشتركة من الوزارة والجمعية لدراسة المشروع المقترح.
- ١٤- التزام وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي بما يتم الاتفاق عليه من قبل اللجان المشكلة لدراسة المشروعين.
- ١٥- رفع خطاب إلى معالي وزير الثقافة والإعلام مرفق به مشروع نشر ثقافة

حقوق الإنسان عبر وسائل الإعلام، وتكوين لجنة مشتركة لدراسة الخطة، ووضع آليات تنفيذها، وتمويلها.

١٦- توزيع الاستبيان على عينة (ذات دلالة إحصائية) من الطلاب، والاستفادة من نتائج الاستبيان. ويتضمن الاستبيان مدى استفادة طلبة الجامعات من مادة الثقافة الإسلامية التي يدرسونها، وهل ستتاسب مع احتياجاتهم، وتجب عن تساؤلاتهم.

١٧- تحديد مفاهيم حقوق الإنسان الواجب إدماجها في المناهج التعليمية. (في الدراسة المعدة).

١٨- قيام خريجي الدورات التدريبية بتنفيذ برامج تدريبية لزملائهم.

١٩- مشاركة فاعلة من قبل الشركاء في لقاءات العمل؛ للخروج بخطة عمل واضحة المعالم لآليات تنفيذ النشاطات ضمن جدول زمني محدد.

خيارات تعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي

أما عن الخيارات الثلاثة المتعلقة بتعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي التي طرحتها ورشة العمل هذه، فأنا أتفق مع الخيار الأول وهو: تقرير مقرر مستقل باسم حقوق الإنسان يدرس لجميع طلاب وطالبات الجامعة في جميع التخصصات والمستويات الدراسية، على أن تدرس (حقوق الإنسان في الإسلام) في المستويات الدراسية الأربعة. وأما في المستويات الخامسة والسادس والسابع فتدرس حقوق الإنسان بعمق أكثر فيما يتعلق بتخصص الطالب. أما المستوى الثامن فيدرس جميع الطلبة والطالبات من جميع التخصصات منهجاً موحداً تحت عنوان: "آليات حماية حقوق الإنسان بين التنظير والممارسة".

وسأوضح في الأسطر التالية الكيفية التي سيكون عليها المنهج:

إن مجتمعنا السعودي يعاني من أمية حقوقية، بالرغم من أن ديننا حفظ هذه الحقوق بتشريعاته وتعاليمه، وأوجب علينا الالتزام بها والحفاظ عليها. وتقريظنا

في ديننا جعلنا نفرط في هذه الحقوق، بل ونجهلها؛ لذا أرى ضرورة تقرير مادة مستقلة باسم "حقوق الإنسان" على جميع طلاب وطالبات الجامعة في جميع التخصصات؛ لأن هذا المسمى بحد ذاته يوقظ في الأذهان والعقول، والأحاسيس والقلوب أن للإنسان حقوقاً، عليه أن يحرص عليها، ولا يفرط فيها، وأن يلتزم الجميع بالحفاظ عليها، وأن على هذا الإنسان واجبات تجاه الآخرين مقابل تلك الحقوق لا بد أن يؤديها ويحافظ عليها.

وأرى أن يحتوي مقرر هذه المادة على موضوع (حقوق الإنسان في الإسلام) طبقاً للمنظور الإسلامي الوسطى المعتدل، استناداً إلى ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، ويكون ذلك في المستويات الأربعة الأولى في جميع الجامعات والكليات، على اختلاف تخصصاتها، على أن يدرس في:

● **المستوى الأول:** تدرس فيه (حقوق الإنسان في الإسلام) بصورة عامة. وذلك

لأن أبناءنا إذا تعلموا هذه الحقوق، وعرفوها ووعوها، ستقوم الكثير من سلوكياتهم، وسيكونون أكثر إيجابية في مواجهة من ينتهك أي حق لهم، وفي الحفاظ على حقوق الآخرين. ولاننسى أن هؤلاء الطلبة والطالبات هم آباء وأمهات المستقبل، وسيربون أولادهم على تعلم حقوقهم وواجباتهم، والحفاظ عليها، كما أن منهم من سيكون في مواقع صنع القرار، وعندئذ سيحافظون على حقوق الآخرين فيما يصدرونه من قرارات، وفي مواقعهم أينما كانوا، وأياً كانت صفاتهم المهنية.

كما أننا بتعليمهم حقوق الإنسان في الإسلام نكون قد وضعناهم على قاعدة ثابتة راسخة لاتزعزها أعاصير العولة وتشويهات المستشرقين لديننا وتاريخنا، وحملات التشكيك في صحة ديننا، وفي عدالة تشريعاته.

كما أن معرفتهم بحقوق الإنسان في الإسلام سوف تكون لديهم قاعدة التقويم الصحيح لجميع المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية، ومدى مخالفتها، أو مطابقتها لما جاء في الشريعة الإسلامية. ومنهم من سيكون ممثلاً للمملكة لتوقيع

إحدى الاتفاقيات، أو المواثيق، فيدرك أي المواد التي تتطابق مع الشريعة الإسلامية، فلا يتحفظ عليها، ويدرك أيها يخالفها فيتحفظ عليها، أي يكون تحفظه على المواد عن علم وإلمام بما جاء في الشريعة الإسلامية.

● **المستوى الثاني:** تدرس فيه (حقوق الأسرة والحقوق الاجتماعية)، وهذا بمثابة تأهيلهم للزواج وتكوين أسر مستقرة آمنة. إن الكثير من المفكرين والحقوقيين، وعلماء النفس والاجتماع والتربية يوصون بعمل دورات تأهيلية للزواج وتكوين أسرة للمقبلين على الزواج لتقل نسب الطلاق وإهمال تربية الأولاد، وإلحاق الأذى بهم وبأمهاتهم بما يمارس من عنف أسري ضدهم على اختلاف أشكاله وأنواعه. ولا أخال أن أهم من تلك الدورات معرفة حقوق الأسرة: (حقوق الزواج على زوجته، وحقوق الزوجة على زوجها، وحقوق الأولاد على آبائهم، وحقوق الآباء على أولادهم، وحقوق الأجداد والجندات والأعمام والعلمات والأخوال والخالات). هذه من الأسس التي ينبغي أن نربي أولادنا عليها، وأن نعلمهم إياها ليكونوا أسراً سعيدة سوية آمنة مستقرة مترابطة. والأسرة هي نواة المجتمع، فإذا صلحت صلح المجتمع.

● **المستوى الثالث:** تدرس فيه (حقوق المرأة الدينية والمدنية والاجتماعية في الإسلام).

● **المستوى الرابع:** تدرس فيه (الحقوق المالية والسياسية للمرأة في الإسلام)، مع إيراد نماذج عملية لواقع المرأة المسلمة في العهدين النبوي والراشدي، من كتب الصحاح الستة والسيرة النبوية، وسير الصحابييات الجليلات، رضوان الله عليهن، لبيان مدى مشاركتها في الحياة العامة، وحصولها على كامل حقوقها التي منحها إياها الإسلام.

● **المستويات الخامسة والسادس والسابع:** يدرس فيها بتعمق (حقوق الإنسان في الإسلام والمواثيق والاتفاقيات الدولية) المتعلقة بمجال تخصص الطالب، فالذي يدرس الطب يدرس مايتعلق بالطب من حقوق الإنسان. والذي

يتخصص في الإعلام، يدرس من تلك الحقوق مايتعلق بالإعلام. والذي يتخصص في دراسة الحاسوب وتقنية معلومات، يدرس مايتعلق بتخصصه، وهكذا... ليلم كل متخصص بكل مايتعلق في مجال تخصصه من حقوق وأنظمة وقوانين وواجبات، فلا يتعدها، ولايستطيع أحد أن يخدعه، أو يضلله، أو يعتدي على أي حق من حقوقه، وحقوق المنشأة التي يعمل فيها.

● **المستوى الثامن:** يدرس فيه (آليات حماية حقوق الإنسان بين التنظير والممارسة). ويركز منهج هذه المادة على معالجة آليات حماية حقوق الإنسان، منطلقاً من التعرض لمرتكزاتها النظرية، عابراً من خلال استيعاب تشابكات المحفزات والعوائق في السياسة الدولية التي تفرضها مصالح الدول في تعاملها ضمن واقع علاقات دولية متغيرة، ليصل إلى سبل وآليات حماية هذه الحقوق على الصعد الدولية والإقليمية والمحلية. وفي المنطلق النظري يتعرض المنهج إلى أنواع النظم والثقافات السياسية وعلاقتها بحقوق الإنسان، ويبحث في عالمية حقوق الإنسان وعولمتها، طارحاً للنقاش إمكانية وجود علاقة إشكالية بين عالمية المنطلقات والمفاهيم من جهة، والخصوصية الثقافية للشعوب والمجتمعات من جهة ثانية. وفي مجال السياسة الدولية يتعرض المنهج إلى المؤشرات الدولية في حقوق الإنسان، مركزاً على جوانب محددة، مثل: العلاقات بين الدول، وتأثير وسائل الإعلام والرأي العام في صناعة السياسة الدولية. وعلى الصعيد الدولي والإقليمي يتعرض المنهج لدور الأمم المتحدة، والنظم الإقليمية، الأوروبية والأمريكية، في حماية حقوق الإنسان، مبنياً إيجابيات ومحدوديات الآليات والوسائل المستخدمة على هذين الصعيدين. وينتقل المنهج بعد ذلك إلى بحث آليات حماية حقوق الإنسان على المستوى المحلي، فيتعرض إلى النظام الأساسي للحكم، ومفاهيم وأدوار سيادة القانون، والمجتمع المدني، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، والمنظمات غير الحكومية في هذا المجال. ويختم المنهج بخلاصات عملية

ونقاش حول أنجح الطرق والوسائل لحماية حقوق الإنسان وكيفية تطبيقها والتعامل معها.

ولتكن البداية مع مؤسسات التعليم العالي، فتقرر كذلك التوسع في موضوع حقوق المرأة في الإسلام من خلال (مادة حقوق الإنسان)، وتدرس حقوقها الدينية والمدنية والاجتماعية والمالية والسياسية والثقافية والفكرية، طبقاً لواقع المرأة في العهدين النبوي والراشدي، مع تصحيح المفاهيم والتفسيرات الخاطئة لبعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.

ورقة العمل الثالثة

تعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي مقدمة من الدكتورة/ أنجب بنت غلام نبي غلام محمد قطب جامعة أم القرى، بمكة المكرمة

المحور الأول: أهمية تعليم حقوق الإنسان في التعليم العام والتعليم العالي:
إن مسألة حقوق الإنسان مسألة قديمة ترجع إلى أقدم العصور، فقد جاءت الرسائل السماوية كلها، وآخرها الإسلام، لتكرس حقوق الإنسان، فلقد خلق الله تعالى آدم من طين الأرض، ثم نفخ فيه من روحه، وأسجد له ملائكته، واستخلفه على هذه الدنيا.

وعلى الرغم من اهتمام الإسلام بالإنسان وتكريمه له، ومنحه الكثير من الحقوق - بل كل الحقوق التي يستحقها- إلا أن المسلمين هم أقل الناس إحساساً بهذه الحقوق. بل نجد أن كثيراً من المسلمين قد صودرت إنسانيتهم، لدرجة أن شعور الواحد منهم بإنسانيته أصبح ضعيفاً.

لذا ينبغي أن يتعرف المتعلم على حقوقه التي منحه إياها الله سبحانه وتعالى، ومن ثم يفهم الواجبات التي عليه تجاه الآخرين.

وهناؤكد بأنه غير خافٍ على المجتمع العالمي أن الإسلام اهتم برعاية حقوق الإنسان إلى الحد الذي جعلها ضروريات، ومن ثم أدخلها إلى إطار الواجبات. فالمأكل والملبس والسكن والأمن، وحرية الفكر والاعتقاد والتعبير، والمشاركة في صياغة النظام العام للمجتمع. كل هذه الأمور يجب أن نعنى بتعليمها للمتعلم؛ لأنها ضروريات واجبة للإنسان، فالمحافظة عليها فيها حفظ لوضع العلاقات الإنسانية في سائر المعاملات، وحفظ لتحسينات الوجود الإنساني من مكارم الأخلاق ومحاسن العادات...إلخ.

كما أن من أهم أهداف التربية الإسلامية، مساعدة الإنسان المسلم، وفهم معنى

وأبعاد الكرامة التي قررها القرآن الكريم، وتبصير الإنسان المسلم بضرورة احترام الحقوق العامة التي كفلها الإسلام، وشرع حمايتها حفاظاً على الأمن، وتحقيقاً لاستقرار المجتمع المسلم في الدين والنفس والعرض والعقل والمال.

عنوان المقرر المقترح لتعليم حقوق الإنسان:

- حقوق الإنسان... مبادئ وقيم.
- حقوق الإنسان في الإسلام وفي المواثيق الدولية.

أهداف المقرر:

- ١- تجسيد مبادئ حقوق الإنسان بصورة أفضل، يساعد على تبني هذه الحقوق والدفاع عنها.
- ٢- إكساب المتعلم المعرفة والقيم والمهارات التي تتعلق بتطبيق نظام قيم حقوق الإنسان في علاقة الشخص مع أفراد عائلته ومجتمعه.
- ٣- تطوير المجتمع المدني والبنى التحتية المتعلقة بسيادة حكم القانون وحماية حقوق الأفراد والأقليات.
- ٤- معالجة تحديات شائعة في مجالي حقوق الإنسان والتنمية.

محتويات المقرر:

مدخل يحتوي على:

- ١- تعريف حقوق الإنسان.
- ٢- خصائص حقوق الإنسان.
- ٣- فئات الحقوق.
- ٤- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- ٥- الوضع القانوني.

**الفصل الأول: حقوق الإنسان في الإسلام، والقانون الدولي الإنساني والمبادئ
الأصولية في الكرامة الإنسانية.**

الفصل الثاني: حقوق الإنسان في المنظمات الدولية.

الفصل الثالث: حقوق الإنسان في الأنظمة المحلية.

**الفصل الرابع: موازنة (مقارنة) بين حقوق الإنسان في الإسلام وفي الوثائق
الوضعية الدولية.**

الفصل الخامس: آليات حماية حقوق الإنسان.

المراجع:

- ١- طبيعة المرأة في الكتاب والسنة... عبد المنعم سيد حسن.
- ٢- من الهدى النبوي الشريف في المنزل... نيرة خان.
- ٣- المرأة الخليجية والعمل في مجال التربية والتعليم... صالح العساف.
- ٤- قضايا المرأة في سورة النساء... محمد يوسف عبد.
- ٥- الأسرة المثلى في ضوء القرآن والسنة... عمارة نجيب.
- ٦- الأمومة في القرآن الكريم والسنة النبوية... محمد السيد محمد الزعبلوي.
- ٧- نساء حول الرسول صلى الله عليه وسلم... محمود طعمة حلبى.
- ٨- تعدد الزوجات في الإسلام... إبراهيم محمد الجمل.
- ٩- دستور الأسرة في ظلال القرآن... أحمد فائز.
- ١٠- مناهج الصالحين... عز الدين بليق.
- ١١- العلاقة الإنسانية في القرآن الكريم... حمزة إبراهيم فودة، ط ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

ورقة العمل الرابعة

حول تجربة كلية الملك خالد العسكرية في تدريس مادة حقوق الإنسان من الدكتور/ خالد بن عبدالله السبيت عضو هيئة التدريس بكلية الملك خالد العسكرية بالرياض

تُعنى كلية الملك خالد العسكرية بحقوق الإنسان، وانطلاقاً من وعيها وإدراكها لأهمية هذا الأمر، قامت بتدريس موضوعات في حقوق الإنسان، في شكل (فصل)، أو (باب)، ضمن إحدى مواد الثقافة الإسلامية الموجودة في الجدول الدراسي للطلاب العسكريين بالكلية.

ويتولى تدريس مواد الثقافة الإسلامية أعضاء هيئة التدريس في (شعبة القرآن الكريم والدراسات الإسلامية)، وهي إحدى شعب (قسم العلوم الإنسانية) بكلية الملك خالد العسكرية، وهم أعضاء متخصصون في مجالهم ومتميزون بتنوع مشربهم؛ الأمر الذي يعطي للمتلقى في الكلية تنوعاً معرفياً وسعة أفق.

موضوعات حقوق الإنسان:

تشمل مقدمة توضح أهمية إعطاء الحقوق في الإسلام، وتحريم الظلم بين الناس، وأن الثقافة الإسلامية تتفق إجمالاً مع مبادئ حقوق الإنسان، وتختلف معها في تفاصيل يسيرة وجزيئات معدودة، نص الإسلام على خلافها؛ نظراً لاختلاف المنطلق الذي انطلق منه الأمران.

ثم يتم تناول الموضوعات بشكل لا يخلو من إيجاز، ويتناسب مع المطلوب من الطالب في المجال الذي تقدم فيه هذه المادة، وبأسلوب السبر والتقسيم، بحيث تكشف فيه نماذج من المواد التي تتوافق وقيم الدين الإسلامي المنصوص عليها، وطالب المسلمين باتباعها. وتم إيضاح المواد - أو بعضها - التي تضمنت مخالفة لتعاليم الدين الإسلامي، وهي المواد التي عادة ما تتحفظ عليها المملكة العربية

السعودية في الاتفاقيات الدولية، انطلاقاً من تمسكها بثوابتها الإسلامية التي قامت عليها.

والموضوعات التي يتم تناولها هي:

- خصائص حقوق الإنسان.
- الحقوق.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- الوضع القانوني.
- نظرة نقدية لمواد حقوق الإنسان كما جاءت في إعلان المبادئ.
- إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام.
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
- ملحق: نصّ "إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام، في ٨/٥/١٩٩٠م".

ورقة العمل الخامسة

حول تجربة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في تدريس مادة حقوق الإنسان إعداد الدكتور/ سعيد بن حسين القحطاني قسم الدراسات العربية الإسلامية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد ..
فقد بدأت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في تدريس من مادة (حقوق الإنسان في الإسلام) مع بداية الفصل الدراسي الأول عام ١٤٢٤هـ الموافق ٢٠٠٣م. وهذه بعض البيانات المتعلقة بالمادة:

مسمى المادة: مادة حقوق الإنسان في الإسلام.
الجهة المعنية بتدريس المادة: قسم الدراسات الإسلامية والعربية.

الكتاب المقرر:

في البدء أُعتمد تدريس كتاب (حقوق الإنسان في الإسلام) للدكتور محمد الزحيلي، ثم استبدل بكتاب (حقوق الإنسان في الإسلام) للدكتورة راوية الظهار، لأنه - فيما أرى - أفضل الكتب في هذا الباب. ويعمل قسم الدراسات الإسلامية والعربية بالجامعة حالياً على تطوير مادة للكتاب المقرر، وصياغتها بما يناسب تدريسها إلكترونياً.

أهداف تدريس المادة:

لتدريس هذه المادة أهداف كثيرة منها:

- ١- بيان مكانة الإنسان في الإسلام، ومظاهر تكريمه.
- ٢- بيان المفهوم الصحيح لحقوق الإنسان في ضوء الكتاب والسنة.

٣- بيان مميزات حقوق الإنسان في الإسلام ومقارنة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٤- التعريف بمجالات حقوق الإنسان التي كفلها الإسلام للفرد.

٥- دحض الشبهات المثارة حول حقوق الإنسان في الإسلام بصفة عامة، والمرأة والحدود الشرعية بشكل عام.

٦- بيان أثر تطبيق الشريعة في المملكة العربية السعودية في المحافظة على حقوق الإنسان، ودور القضاء السعودي في ذلك.

٧- تحصين الطالب ضد الشبهات التي تثار على المملكة باسم حقوق الإنسان، وتهدف إلى تعزيز الأمن وزعزعة الاستقرار في البلاد.

مفردات المادة:

١- مكانة الإنسان في الإسلام ومظاهر تكريمه.

٢- مفهوم حقوق الإنسان.

٣- تاريخ حقوق الإنسان.

٤- مميزات حقوق الإنسان في الإسلام.

٥- مقارنة بين الإعلان الإسلامي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٦- مقاصد الشريعة (الضرورات الخمس).

٧- الحدود والعقوبات، والشبهات المثارة حولها.

٨- الحقوق الأساسية للإنسان: (حق الحياة . حق المساواة . حق الأسرة . حق

التعليم . حق العمل . حق التملك . حق الحرية . حق التدين . حق المواطنة).

٩- القضاء ودوره في المحافظة على حقوق الإنسان.

١٠- الرد على شبهات دعاة حقوق الإنسان حول تطبيق الشريعة في المملكة العربية السعودية.

ثمرات وإيجابيات تدريس المادة:

على مدى أربع سنوات من تدريس هذه المادة في جامعة الملك فهد ظهرت لتدريسها ثمرات جليلة وآثار إيجابية، اتضح ذلك من خلال تفاعل الطلاب مع المادة، وكثرة أسئلتهم ومناقشتهم حول مواضيعها. وتبين كذلك من خلال تقييم الطلاب للمادة أنها:

- ١- أطلعتهم على حقائق جديدة كانوا يجهلون بها.
- ٢- مكنتهم من معرفة الحقوق الشرعية التي قررها الشرع.
- ٣- كشفت لهم خطأ بعض المفاهيم المطروحة في الساحة: مثل المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة، وأن الإسلام لم ينتشر إلا بالسيف، ونحو ذلك.
- ٤- أعطت الطالب حصانة ضد الشبهات المثارة حول حقوق الإنسان في الإسلام، ومكنته من الرد على تلك الشبهات بالأدلة الشرعية والعقلية والتاريخية والواقعية.
- ٥- بيّنت للطلاب استغلال بعض الدول والأفراد لموضوع حقوق الإنسان لمحاربة الدول المخالفة لها والتدخل في شؤونها الداخلية.

المقترحات:

- من خلال تجربتنا في تدريس (مادة حقوق الإنسان في الإسلام)، وتقييم الطلاب لهذه المادة، أرى عرض المقترحات الآتية:
- ١- أن تدرّس هذه المادة في جميع جامعات وكليات المملكة، وخصوصاً للطلاب في التخصصات غير الشرعية، على أن تكون المادة أساسية، وليست اختيارية.
 - ٢- أن يتولى تدريس هذه المادة الأساتذة المتخصصون في العلوم الشرعية، وخاصة في مجال الفقه؛ لأن في المادة مسائل فقهية دقيقة، مثل بعض قضايا الأسرة، ومسائل الزكاة، والقضاء، وأنواع الحدود، وشروط إقامتها

أو درئها، ونحو ذلك. كما أن أسئلة الطلاب غالباً ماتكون دقيقة تحتاج
لمتخصص ليجيب عليها.

٣- يحتاج تدريس هذه المادة إلى ساعتين في الأسبوع، ولمدة فصل دراسي
واحد.

٤- أقترح تأليف كتاب يحقق جميع الأهداف المرجوة من تدريس المادة.

٥- من خلال تقييم الطلاب لمادة حقوق الإنسان وجدنا أن رغبتهم وحاجتهم
في الدرجة الأولى منصبة على معرفة الحقوق التي قررها الشرع، مفصلة
وموضحة، ثم يأتي بعد ذلك معرفة الشبهات والرد عليها، ثم المقارنة بين
الإسلام وغيره، لأن بعضاً من أُلّف في (حقوق الإنسان في الإسلام) أو تولى
تدريس هذه المادة جعل جلّ اهتمامه المقارنة بين الإسلام وغيره، والرد على
الشبهات، ولم يعط الحقوق المقررة شرعاً حقها.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

ورقة العمل السادسة

اقتراح بشأن تدريس (حقوق الإنسان في الإسلام) مقدمة من الدكتور/ سليمان بن عبد الرحمن الحجيل أستاذ التربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض

الموضوع: اقتراح بشأن تدريس (حقوق الإنسان في الإسلام) في الجامعات
السعودية

أولاً: الأسباب التي تدعو إلى تدريس (حقوق الإنسان في الإسلام) في
جامعاتنا:

المتتبع لتطور حقوق الإنسان تاريخياً يجد أن الإسلام شرع منذ أربعة عشر
قرناً حقوق الإنسان في شمول وعمق. وأحاطها بضمانات كافية لحمايتها تتمثل
في الحدود الشرعية والقضاء والحسبة. وصاغ مجتمعاً على أصول ومبادئ تمكن
لهذه الحدود وتدعمها.

أما فيما يتعلق بتطور حقوق الإنسان في التشريعات البشرية، فقد مرت بعدة
مراحل وأطوار، كانت حقوق الإنسان ذات المصدر البشري في البداية شأن وطنياً،
ولم يكن لها طابعاً عالمياً. وبعد الحرب العالمية الثانية، ومانتج عنها من ويلات وآلام
للإنسانية، أصبحت حقوق الإنسان شأناً عالمياً. وقد توجت جهود البشرية في تلك
الفترة بصدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة
في عام ١٩٤٨م. وبعد انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي،
سُيِّسَت حقوق الإنسان، وأصبحت هذه الحقوق تثار في كثير من الأحيان لأسباب
سياسية، وليست لأسباب إنسانية. واستخدمت في مناسبات متعددة ذريعة من
بعض الدول للتدخل في شؤون الدول الأخرى. وأصبحت الدول ذات النفوذ العالمي
تتادي بتطبيق حقوق الإنسان ذات المصدر البشري بشكل لا يراعي التباين في
طبيعة المجتمعات وفي عاداتها وتقاليدها وفي معتقداتها.

وخشية من أن تسمم أفكار شبابنا باسم (حقوق الإنسان الوضعية)، كان لابد من تعريف شبابنا بأسس حقوق الإنسان كما وردت في الكتاب والسنة. ولكي تكون هذه الحقوق معروفة، فإنها يجب أن تدرّس لهم. إن تدريسنا لحقوق الإنسان في الإسلام سوف يوضح حقوق الإنسان معروفة لكل فرد من أبناء الأمة. وسوف يساهم كذلك في إزالة التحامل على حقوق الإنسان في الإسلام. كما أن تعليمنا لحقوق الإنسان في الإسلام سوف يبرز للآخرين مدى اهتمامنا بحقوق الإنسان بصفقتها فريضة، بينما العالم يتحدث عن حقوق الإنسان بمفهومها الوضعي كمواظف فحسب.

ولاشك في أن تدريس حقوق الإنسان من منظور إسلامي لطلابنا في التعليم الجامعي سوف يحصنهم - بإذن الله - ضد كل ما يثار باسم حقوق الإنسان بهدف تعكير أمن بلادنا، وزعزعة استقرارها. كما أنه سوف يعزز ثقافتهم الإسلامية للرد على الشبهات التي تثار حول حقوق الإنسان في الإسلام.

وبجانب هذا فإن تعليم حقوق الإنسان في الإسلام سوف يثبت للآخرين مدى اهتمام المملكة العربية السعودية بحقوق الإنسان الأساسية، وسلامة موقفها من قضايا حقوق الإنسان. وسوف نوضح للعالم المهتم بقضايا حقوق الإنسان من خلال مناهجنا ومقررات مادة حقوق الإنسان (المقترحة) أن الإسلام حدد بكل وضوح تلك الحقوق، وهي أشمل وأعمق وألزم من الحقوق التي وردت في المواثيق والإعلانات الوضعية. وإننا- وبحكم أن المملكة العربية السعودية دولة إسلامية- غير ملزمين بأي حقوق حددتها المواثيق الوضعية عند تعارضها مع تعاليم الإسلام. هذه بعض الاعتبارات التي تدعو إلى تدريس حقوق الإنسان في جامعاتنا.

ثانياً: أهداف تدريس (حقوق الإنسان في الإسلام) في التعليم الجامعي في

بلادنا:

يهدف تدريس (حقوق الإنسان في الإسلام) لطلابنا وطالباتنا في التعليم الجامعي إلى عدة أمور من أهمها:

١- حماية وتحسين عقول شبابنا من المفاهيم الخاطئة لحقوق الإنسان ذات المصدر البشري.

٢- مساعدة الناشئة لدينا على فهم حقوق الإنسان فهماً صحيحاً، كما وردت في الكتاب والسنة، وتعريفهم بمدى الترابط في الإسلام بين الحقوق والواجبات.

٣- تعزيز ثقة طلابنا وطالباتنا الدارسين في التعليم الجامعي بمكانة حقوق الإنسان في الإسلام. وذلك عن طريق تعريفهم بأن الشريعة الإسلامية لها فضل السبق على كافة المواثيق والإعلانات والاتفاقيات الدولية في تناولها لحقوق الإنسان، وتأسيسها لتلك الحقوق منذ أكثر من أربعة عشر قرناً، وأن ماجاء به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية اللاحقة ومن قبلها هيئة الأمم المتحدة من حقوق مشروعة، ماهو إلا ترديد لبعض ماتضمنته الشريعة الإسلامية.

٤- تبصير الطلاب بأن (حقوق الإنسان في الإسلام) تختلف عن حقوق الإنسان في القوانين الوضعية، فحقوق الإنسان في الإسلام منح إلهية، منحها الله لخلقه، فهي ليست منحة من مخلوق لمخلوق مثله، يُمْنُ بها عليه إن شاء، أو يسلبها منه متى شاء، كما هو حادث في حقوق الإنسان ذات المصدر البشري، بل حقوق في الإسلام قررها الخالق لخلقه من باب رحمته الواسعة جلّ وعلا.

٥- تبصير الطلاب بأن (حقوق الإنسان في الإسلام) ليست مطلقة، بل مقيدة بعدم تعارضها مع مقاصد الشريعة الإسلامية؛ وبالتالي بعدم الإضرار بمصالح الجماعة التي يُعدّ الإنسان فرداً من أفرادها.

٦- تعريف الدارسين بحقيقة القيود والضوابط التي حددها الإسلام لحقوق الإنسان، وأن هذه القيود والضوابط وضعت أساساً لمصلحة المجتمع والفرد. فمثلاً: الإسلام لا يُجيز لأي إنسان أن يطعن في النبوات باسم حرية الفكر،

ولا يسمح لأي إنسان مسلم أن يرتد عن دينه باسم حرية العقيدة. كما أن الإسلام - من أجل حماية الفرد والمجتمع- يحظر الإفصاح عن الرأي أو التعبير فيما يضرّ الناس أو يؤدي إلى الاعتداء عليهم.

٧- تعريف الدارسين بحقيقة الشبهات المثارة حول (حقوق الإنسان في الإسلام) بشكل عام، والشبهات المثارة حول تطبيق الحدود الشرعية بشكل خاص. وتفنيد هذه الشبهات بموضوعية وتعقل، وإثبات أن تطبيق الحدود الشرعية في الإسلام هو من باب احترام حقوق الإنسان والمحافظة عليها، وأن الدعوة إلى تعطيل الحدود الشرعية هي دعوة إلى انتهاك حقوق الإنسان؛ لأن الحدود الشرعية شرعت للمحافظة على الدين والنفس والعرض والعقل والمال.

٨- من باب تعزيز ثقة الطلاب بحقوق الإنسان في الإسلام ينبغي تعريفهم على المواثيق والإعلانات والاتفاقيات الدولية الوضعية الخاصة بحقوق الإنسان التي تحمل بين طياتها كثيراً من المفاهيم حول حقوق الإنسان، قد تتعارض مع تعاليم الإسلام. ومثال على ذلك ماورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٤٨م، الذي يعدّ قمة ما توصل إليه العقل البشري في مجال حقوق الإنسان. فلقد ورد في (المادة السادسة عشرة): أن للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج، حق التزوج، وتأسيس أسرة، دون قيد بسبب الجنس أو الدين. إن ماورد في هذه المادة لايتفق مع تعاليم الإسلام، فهو لايجيز للمسلمة أن تتزوج بغير مسلم.

وكما ورد في (المادة الثامنة عشرة) من الإعلان نفسه: أن للإنسان حق تغيير دينه. ومن المعلوم أن تغيير دين المسلم لايجوز ويعدّ ردةً، وضع لها الشرع حدّاً.

٩- تعريف الطلاب بأن بعض الدول سمحت لنفسها أن تستخدم ورقة حقوق

الإنسان ذريعةً للتدخل في شؤون الدول الأخرى. ولا يستبعد أن يلجأ خصوم المملكة إلى استخدام هذه الورقة للضغط عليها. وعليه ينبغي أن ننبه طلابنا بأن يلتزموا جانب الحذر؛ حتى لا يعطوا أعداءنا فرصة لتحقيق أهدافهم للنيل من أمن بلادنا واستقرارها باسم (حقوق الإنسان الوضعية).

ثالثاً: مفردات مادة حقوق الإنسان في الإسلام:

لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، اقترح أن تشتمل مادة (حقوق الإنسان في الإسلام) المقترحة على المواضيع التالية:

- ١- مفهوم حقوق الإنسان في الإسلام.
 - نبذة تاريخية عن حقوق الإنسان وتطورها عبر التاريخ.
 - حقوق الإنسان في الإسلام:
 - أ- مكانة الإنسان في الإسلام.
 - ب- الخصائص العامة لرسالة الإسلام الإنسانية.
 - ج- مصادر حقوق الإنسان في الإسلام.
- ٢- مضمون حقوق الإنسان في الإسلام ونوعيتها:
 - أ- مكانة الحقوق في الإسلام.
 - ب- استعراض حقوق الإنسان كما وردت في الكتاب والسنة بالدراسة والتحليل، مثل: (حق الحياة . حق الملكية . حق التعلم).
 - ج- خصائص حقوق الإنسان ومميزاتها في الإسلام:
 - تتبثق من العقيدة الإسلامية.
 - حقوق الإنسان في الإسلام منح إلهية.
 - حقوق الإنسان في الإسلام شاملة لكل أنواع الحقوق.
 - حقوق الإنسان في الإسلام ثابتة ولا تقبل الإلغاء أو التعطيل.

- حقوق الإنسان في الإسلام ليست مطلقة، بل مقيدة بعدم تعارضهما مع تعاليم الإسلام.

د- إبراز الضوابط التي وضعها الإسلام لحقوق الإنسان في الإسلام، مثل:

ضوابط حرية الرأي والتعبير في الإسلام.

ضوابط الحرية الدينية في الإسلام.

ضوابط وقيود الملكية في الإسلام.

بيان الحكمة من تقييد بعض الحقوق في الإسلام.

٣- إقامة الحدود الشرعية في الإسلام حماية لحقوق الإنسان واحترامها:

التأكيد على أن إقامة الحدود الشرعية في الإسلام حماية لحقوق الإنسان واحترامها، وأن الدعوة إلى تعطيل الحدود الشرعية دعوة صريحة إلى انتهاك حقوق الإنسان ويتطلب التأكيد على ذلك استعراض المواضيع التالية:

أ- مفهوم العقوبات في الإسلام بشكل عام، ومفهوم الحدود وأنواعها بشكل خاص.

ب- بيان أهداف إقامة الحدود الشرعية.

ج- خصائص الحدود الشرعية ومميزاتها.

د- الحكمة من إقامة الحدود الشرعية، وفوائد إقامتها.

هـ- الأضرار المترتبة على إهمال الحدود الشرعية وتعطيلها.

و- مقارنة بين مجتمع تقام فيه الحدود الشرعية وآخر لاتقام فيه الحدود

الشرعية.

٤- مضمون حقوق الإنسان في الوثائق الوضعية:

استعراض مضمون حقوق الإنسان في الوثائق الوضعية؛ بهدف المقارنة بينها

وبين حقوق الإنسان في الإسلام؛ لإثبات ما تتفوق به حقوق الإنسان في الإسلام

على حقوق الإنسان في الوثائق الوضعية. ويتضمن هذا:

أ- أهم الوثائق الدولية بشأن حقوق الإنسان.

ب- الظروف التي صدر فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمبادئ والحقوق الرئيسية التي وردت فيه.

ج- القيمة القانونية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأن ماورد فيه مجرد توصيات غير ملزمة.

د- إبراز التحفظات التي أبدتها الدول الإسلامية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، على بعض مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لتعارض هذه المواد مع تعاليم الإسلام.

هـ- مقارنة بين حقوق الإنسان في الإسلام وفي الوثائق الوضعية الدولية وذلك من جهة:

أ- الأسبقية والإلزامية.

ب- العمق والشمول.

ج- الحماية والضمانات.

٦- الرد على أهم الشبهات المثارة حول حقوق الإنسان

وذلك مثل مايثار من شبهات حول:

أ- حقوق المرأة في الإسلام.

ب- مايثار حول إقامة الحدود الشرعية. والزمع بأن تطبيقها فيه قبل انتهاك حقوق الإنسان.

هذه بعض المفردات التي نرى أن تدريسها كفيل - إن شاء الله - بتحقيق الأهداف المتوخاة من تدريس (حقوق الإنسان في الإسلام) في جامعاتنا.

رابعاً: كيف يتم إدخال تدريس حقوق الإنسان في الإسلام في مناهج التعليم الجامعي وفي أي مستوى ينبغي تدريسها؟

أرى أن تدرس مادة حقوق الإنسان ضمن مقرر الثقافة الإسلامية. فالثقافة

الإسلامية - بنص وثيقة سياسة التعليم الصادرة من اللجنة العليا لسياسة التعليم عام ١٣٩٠هـ - مادة أساسية في التعليم الجامعي. وحيث إن هذه المادة تدرس في مستويات مختلفة، فإنني أقترح تخصيص أحد المستويات لتدريس هذه المادة. وأتصور أن أنسب المستويات لتدريسها، هو المستوى الثاني بحيث تدرس في أحد فصليه الأول أو الثاني.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

ورقة العمل السابعة

حول مقرر حقوق الإنسان

مقدمة من الدكتور ناصر البقمي

من كلية الملك فهد الأمنية

نظراً لما لحقوق الإنسان من أهمية بالغة، خصوصاً في المجال العدلي، واستناداً إلى محاور حلقة النقاش، فإن كلية الملك فهد الأمنية تتقدم بالمقترحين التاليين:

أولاً: تقرير مقرر مستقل باسم حقوق الإنسان يدرس لجميع التخصصات في مؤسسات التعليم العالي على أن يحتوي هذا المقرر على:

١. حقوق الإنسان في الإسلام.

٢. حقوق الإنسان في المواثيق الدولية.

٣. حقوق الإنسان في الأنظمة السعودية.

مع أهمية تحديد أهداف المقرر ومفرداته من قبل مختصين في مجال حقوق الإنسان.

ثانياً: إقرار مقرر لحقوق الإنسان يدرس في مراحل التعليم الأولى، التي لا تقل أهمية عن مؤسسات التعليم العالي، باعتبارها اللبنة الأساسية للبناء الثقافي والمعرفي، خصوصاً لمن لم تتاح له فرصة إكمال الدراسة الجامعية، ولدور مقرر حقوق الإنسان في تعزيز وبناء المفاهيم الأساسية للتعاملات اليومية في جميع المجالات، على أن يتم إعداد هذا المقرر بأسلوب متدرج حسب كل مرحلة، مع البعد عن الجانب النظري، والاعتماد على الناحية القيمية السلوكية التي تشمل الحقوق الدينية وحقوق الأسرة وحقوق الوطن، والتعامل مع الآخرين، والمحافظة على المرافق العامة، والتعامل مع الأنظمة وغيرها من الحقوق التي تساعد على نشر ثقافة حقوق الإنسان واحترامها منذ الصغر.

اسم المادة

حقوق الإنسان في الإسلام وتطبيقاتها في الأنظمة السعودية

المقررات المقترحة للمادة:

الهدف من المادة: تزويد الطالب بالمعلومات والمعارف الضرورية الخاصة بحقوق الإنسان وأهميتها وحمايتها في الإسلام والأنظمة السعودية والمواثيق الدولية، بما يعينه على تأدية واجباته الأمنية على الوجه المطلوب.

مفردات المادة:

الفصل الأول

مدخل إلى حقوق الإنسان في الإسلام والمواثيق الدولية

المبحث الأول: مدلول حقوق الإنسان.

المطلب الأول: تعريف حقوق الإنسان.

أولاً: تعريف الحق في الإسلام والقوانين الوضعية.

ثانياً: مقارنة بين تعريف الحق لدى فقهاء المسلمين والقانونيين.

ثالثاً: تعريف حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية.

المطلب الثاني: أقسام حقوق الإنسان في المواثيق الدولية.

أولاً: أقسام حقوق الإنسان في الإسلام

ثانياً: أقسام حقوق الإنسان في المواثيق الدولية

المطلب الثالث: أهمية حقوق الإنسان.

المبحث الثاني: مصادر حقوق الإنسان وحمايتها.

المطلب الأول: المصدر الديني.

المطلب الثاني: المصدر الفلسفي.

المطلب الثالث: المصدر الدولي والوطني.

المطلب الرابع: الحماية الدولية لحقوق الإنسان.

أولاً: الوثائق الدولية لحقوق الإنسان
ثانياً: الوثائق الإقليمية لحقوق الإنسان.

الفصل الثاني

ملامح حقوق الإنسان في الإسلام

- المبحث الأول: المفهوم الإسلامي لحقوق الإنسان.
- المطلب الأول: أسس تكريم الإسلام للإنسان.
- المطلب الثاني: القواعد التي تحكم موضوع حقوق الإنسان في الإسلام.
- المطلب الثالث: الموازنة بين حقوق الإنسان في الإسلام والوثائق الدولية.
- المطلب الرابع: الشبهات التي تثار حول حقوق الإنسان.
- المبحث الثاني: ضمانات حقوق الإنسان في الإسلام.
- المطلب الأول: إقرار مبدأ المسؤولية الفردية.
- المطلب الثاني: إقرار مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- المطلب الثالث: الحماية القضائية.

الفصل الثالث

أقسام حقوق الإنسان في الإسلام وتطبيقاتها

في المملكة العربية السعودية

- المبحث الأول موقف المملكة من حقوق الإنسان.
- المطلب الأول: موقف المملكة على المستوى الدولي.
- أولاً: منطلقات الموقف السعودي من حقوق الإنسان.
- ثانياً: الإجراءات التي قامت بها المملكة على المستوى الدولي فيما يخص حقوق الإنسان.
- ثالثاً: موقف المملكة من المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

رابعاً: تحفظات المملكة على بعض المواثيق الدولية (مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان).

خامساً: البعد الإنساني للسياسة الخارجية السعودية.

المطلب الثاني: موقف المملكة على المستوى الوطني.

أولاً: معالم خطط التنمية في المملكة ودورها في المحافظة على حقوق الإنسان.

ثانياً: بناء الإنسان السعودي.

ثالثاً: تعزيز حقوق الإنسان داخلياً.

المبحث الثاني: حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الإسلام وتطبيقاتها في الأنظمة السعودية.

المطلب الأول: حق العمل في الإسلام وتطبيقاته في الأنظمة السعودية.

أولاً: حق العمل في الإسلام.

ثانياً: حق العمل في الأنظمة السعودية.

المطلب الثاني: حق التملك في الإسلام وتطبيقاته في الأنظمة السعودية.

أولاً: حق التملك في الإسلام.

ثانياً: حق التملك في الأنظمة السعودية

المطلب الثالث: حق التعليم في الإسلام وتطبيقاته في الأنظمة السعودية

أولاً: حق التعليم في الإسلام.

ثانياً: حق التعليم في الأنظمة السعودية.

المطلب الرابع: حق الرعاية الصحية في الإسلام وتطبيقاته في الأنظمة السعودية.

أولاً: حق الرعاية الصحية في الإسلام.

ثانياً: حق الرعاية الصحية في الأنظمة السعودية.

المطلب الخامس: حق الرعاية الاجتماعية في الإسلام وتطبيقاته في الأنظمة السعودية.

أولاً: حق الرعاية الاجتماعية في الإسلام.

ثانياً: حق الرعاية الاجتماعية في الأنظمة السعودية

المبحث الثالث: حقوق الإنسان المدنية في الإسلام وتطبيقاته في الأنظمة
السعودية

المطلب الأول: حق الحياة في الإسلام وتطبيقاته في الأنظمة السعودية

أولاً: حق الحياة في الإسلام.

ثانياً: حق الحياة في الأنظمة السعودية.

المطلب الثاني: حق الكرامة الإنسانية في الإسلام وتطبيقاته في الأنظمة
السعودية.

أولاً: حق الكرامة الإنسانية في الإسلام.

ثانياً: حق الكرامة الإنسانية في الأنظمة السعودية.

المطلب الثالث: حق الحرية في الإسلام وتطبيقاته في الأنظمة السعودية.

أولاً: حق الحرية في الإسلام.

ثانياً: حق الحرية في الأنظمة السعودية.

المطلب الرابع: حرمة الحياة الخاصة في الإسلام وتطبيقاته في الأنظمة السعودية

أولاً: حرمة الحياة الخاصة في الإسلام

ثانياً: حرمة الحياة الخاصة في الأنظمة السعودية

المطلب الخامس: حق الأمن في الإسلام وتطبيقاته في الأنظمة السعودية

أولاً: حق الأمن في الإسلام

ثانياً: حق الأمن في الأنظمة السعودية

المطلب السادس: حق العدل والمساواة في الإسلام وتطبيقاته في الأنظمة

السعودية

أولاً: حق العدل والمساواة في الإسلام

ثانياً: حق العدل والمساواة في الأنظمة السعودية

المطلب السابع: حق الفكر والدين في الإسلام وتطبيقاته في الأنظمة السعودية

أولاً: حق الفكر والدين في الإسلام

ثانياً: حق الفكر والدين في الأنظمة السعودية

المطلب الثامن: حق الرأي والتعبير في الإسلام وتطبيقاته في الأنظمة السعودية

أولاً: حق الرأي والتعبير في الإسلام

ثانياً: حق الرأي والتعبير في الأنظمة السعودية

المطلب التاسع: حق التنقل في الإسلام وتطبيقاته في الأنظمة السعودية

أولاً: حق التنقل في الإسلام

ثانياً: حق التنقل في الأنظمة السعودية

المطلب العاشر: حق الجنسية في الإسلام وتطبيقاته في الأنظمة السعودية

أولاً: حق الجنسية في الإسلام

ثانياً: حق الجنسية في الأنظمة السعودية

المبحث الرابع: حقوق بعض الفئات الخاصة في الإسلام وتطبيقاتها في الأنظمة السعودية

المطلب الأول: حقوق المرأة في الإسلام وتطبيقاتها في الأنظمة السعودية

أولاً: حقوق المرأة في الإسلام.

ثانياً: حقوق المرأة في الأنظمة السعودية.

المطلب الثاني: حقوق الطفل في الإسلام وتطبيقاته في الأنظمة السعودية.

أولاً: حقوق الطفل في الإسلام

ثانياً: حقوق الطفل في الأنظمة السعودية

المطلب الثالث: حقوق المتهم في الإسلام وتطبيقاته في الأنظمة السعودية

أولاً: حقوق المتهم في الإسلام

ثانياً: حقوق المتهم في الأنظمة السعودية.

المطلب الرابع: حقوق المسجونين في الإسلام وتطبيقاته في الأنظمة السعودية.

أولاً: حقوق المسجونين في الإسلام.

ثانياً: حقوق المسجونين في الأنظمة السعودية.

المطلب الخامس: حقوق الإنسان في مرحلة تنفيذ العقوبة في الإسلام وتطبيقاته في الأنظمة السعودية.

أولاً: حقوق الإنسان في مرحلة تنفيذ العقوبات في الإسلام.

ثانياً: حقوق الإنسان في مرحلة تنفيذ العقوبات في الأنظمة السعودية.

التوصيات

الديباجة:

إن تعليم حقوق الإنسان والتربية عليها، بحيث تكون جزءاً من الممارسة اليومية في مؤسسات التعليم العالي من الأهداف الإستراتيجية طويلة المدى التي تعمل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات التعليم العالي على تحقيقها.

وإدراكاً لدور تعليم حقوق الإنسان والتربية عليها في تعزيز دور التعليم بمفهومه الشامل، وتطوير شخصية الطالب، وإعداد جيل قادر على المشاركة الإيجابية في تطوير وتحديث مجتمعه في إطار المبادئ والقيم الإسلامية الإنسانية السمحة التي تدعو إلى التسامح، وتبذ الكراهية والتطرف، وغرس مفهوم المواطنة، والمحافظة على وحدة الوطن، وإشاعة احترام الأنظمة المحلية والاتفاقيات الدولية، والارتقاء بمهارات التعامل مع الآخر،

وتنفيذاً الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من النظام الأساسي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، التي تضمنت تقديم الآراء والمقترحات للهيئات الحكومية والأهلية للعمل على التثقيف ونشر المعلومات في مجال حقوق الإنسان،

وانطلاقاً من كل تلك الاعتبارات دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مؤسسات التعليم العالي (الجامعات الحكومية والأهلية والكلية الأمنية والعسكرية...) للمشاركة في: "ورشة العمل الأولى لتعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي" التي انعقدت يوم السبت ٢٦/١٢/١٤٢٨هـ الموافق ١/٥/٢٠٠٨ م في مقر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

وقد ناقش المجتمعون الموضوعات الآتية:

أولاً : خيارات تعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي:

- الخيار الأول: تقرير مقرر مستقل باسم "حقوق الإنسان"، يدرس لجميع طلاب وطالبات الجامعة في جميع التخصصات.
 - الخيار الثاني: تقرير مقرر مستقل باسم "حقوق الإنسان"، يدرس في تخصصات معينة، وتشمل القانون والطب والإعلام والقضاء والشرطة.
 - الخيار الثالث: تقرير مقرر مستقل باسم "حقوق الإنسان"، يدرس لجميع التخصصات، مع التعمق والشمول في تخصصات معينة، وتشمل التخصصات المشار إليها في الخيار الثاني.
 - الخيار الرابع: دمج مبادئ حقوق الإنسان في ماله أو مواد موجودة.
- ثانياً: مفردات مادة حقوق الإنسان المقترحة:
- أهداف المادة.
 - محتويات المادة.
 - طرق تدريس المادة.

ويوصي المجتمعون بما يلي:

أولاً: أفراد مقرر مستقل باسم "حقوق الإنسان" يدرس لجميع طلاب وطالبات مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية، وفي جميع التخصصات، مع التعمق والشمول في التخصصات ذات العلاقة بحقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص تلك التخصصات المعنية بإنفاذ الأنظمة والقوانين مثل: القضاء والشرطة والأنظمة والإعلام... إلخ.

ثانياً: تضمين المقرر المقترح المفردات التالية:

- حقوق الإنسان في الإسلام.
- حقوق الإنسان في الشريعة الدولية.
- حقوق الإنسان في الأنظمة المحلية.

- ثالثاً: الحرص على الجمع بين المعرفة والممارسة في تدريس المقرر.
- رابعاً: دعم وتشجيع مراكز البحوث في مؤسسات التعليم العالي لإجراء البحوث في مجال حقوق الإنسان.
- خامساً: تشجيع الباحثين وطلاب الدراسات العليا نحو البحث في مجال حقوق الإنسان، مع التركيز على تأصيل حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية.
- سادساً: دعم مكاتب مؤسسات التعليم العالي بالمراجع والوثائق والتقارير في مجال حقوق الإنسان.
- سابعاً: دعوة مؤسسات التعليم العالي لتنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل، وخاصة في الأيام العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان.
- ثامناً: حث مؤسسات التعليم العالي على تسهيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تعقد داخل المملكة وخارجها وتناقش قضايا حقوق الإنسان.
- تاسعاً: تطوير البيئة الجامعية بما يدعم ممارسة حقوق الإنسان لجميع منسوبي وطلبة مؤسسات التعليم العالي، على المستوى الإداري والأكاديمي، والتأكيد على الحرية الأكاديمية.
- عاشراً: حث مؤسسات التعليم العالي على إعداد متخصصين للقيام بتعليم حقوق الإنسان في هذه المؤسسات.



